غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

#الجميع_مسؤول

اقتصاد المستقبل:
معادلة دبي الناجحة للتعافي الاقتصادي

التقرير السنوي 2020

غـرفـــة دبـــي
DUBAI CHAMBER

التـــقـــريـــر الـــســـنـــوي 2020

جدول المحتويات

05 الرؤية و الأهداف الاستراتيجية

07 أعضاء مجلس الإدارة

09 رسالة رئيس مجلس الإدارة

11 رسالة المدير العام

13 دبي: ريادة وابتكار لمرحلة ما بعد كوفيد-19

19 غرفة دبي: مرونة في وجه التحديات

25 الخدمات القانونية ودعم السياسات

29 الأبحاث الاقتصادية ودعم الأعمال

33 التحول الرقمي

37 شراكات عالمية

41 المكاتب الخارجية

45 ريادة مجتمعية

49 الموارد البشرية

53 توسعة المقر الرئيسي لغرفة دبي

57 مبادرات غرفة دبي

59 جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال

63 دبي للمشاريع الناشئة

67 مجلس سيدات أعمال دبي

71 مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية

75 مركز أخلاقيات الأعمال

79 مركز دبي للتحكيم الدولي

83 جامعة دبي

86 ألبوم صور الوسائط المتعددة

امسح الكود للإطلاع
على النسخة الرقمية

> **دعم نمو الأعمال والترويج لدبي كمركز تجاري عالمي**

الرؤية

أن تصبح أفضل غرفة للتجارة في العالم من حيث تعزيز التنافسية وتطوير الأعمال بحلول عام 2021

الرسالة

تمثيل ودعم وحماية مصالح مجتمع الأعمال في دبي

الأهداف الاستراتيجية

- خلق بيئة محفزة للأعمال في دبي
- دعم نمو الأعمال في دبي
- ترويج دبي كمركز تجاري عالمي
- تحقيق التميُّز المؤسسي والإدارة الفعالة للموارد

أعضاء مجلس الإدارة

كفاءات وطنية تقود مسيرة غرفة دبي

ماجد سيف الغرير
رئيس مجلس الإدارة

ماجد حمد رحمه الشامسي
النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة

هشام عبدالله الشيراوي
النائب الثاني لرئيس مجلس الإدارة

عبدالجليل يوسف درويش
أمين الصندوق

هلال سعيد المري
نائب أمين الصندوق

رجاء عيسى صالح القرق
عضو المكتب التنفيذي لمجلس الإدارة

يحيى سعيد بن أحمد لوتاه
عضو المكتب التنفيذي لمجلس الإدارة

معالي عبيد حميد الطاير
عضو مجلس الإدارة

الدكتور أحمد سيف محمد بالحصا
عضو مجلس الإدارة

إبراهيم أحمد عبدالنبي العباس
عضو مجلس الإدارة

آمنة خلفان الجلاف
عضو مجلس الإدارة

بطي سعيد الكندي
عضو مجلس الإدارة

راشد حميد علي المزروعي
عضو مجلس الإدارة

شهاب محمد قرقاش
عضو مجلس الإدارة

صوفيا عبدالله صالح
عضو مجلس الإدارة

عبدالحميد أحمد صديقي
عضو مجلس الإدارة

عبدالله بن سعيد بن جمعة النابودة
عضو مجلس الإدارة

علي عبدالله الشعفار
عضو مجلس الإدارة

عمر عبدالله الفطيم
عضو مجلس الإدارة

عيسى عبدالله الغرير
عضو مجلس الإدارة

فايزة السيد محمد يوسف الهاشمي
عضو مجلس الإدارة

فيصل جمعة خلفان بالهول
عضو مجلس الإدارة

هاني راشد بن راشد اليتيم
عضو مجلس الإدارة

الإعلان عن تشكيلة وزارية جديدة لحكومة الإمارات، تضمنت دمجاً للوزارات وتحويل مراكز الخدمة الحكومية إلى منصات رقمية، يعكس المنهجية المرنة التي تتبعها القيادة الحكيمة للتكيف مع الواقع الجديد، وضمان مستقبل الدولة واقتصادها

رسالة رئيس مجلس الإدارة

سعادة ماجد سيف الغرير
رئيس مجلس الإدارة
غرفة تجارة وصناعة دبي

مسيرة دبي الرائدة في مواجهة التحديات

نجحت دبي في الاختبار، وساهمت جهودها في ضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وذلك في خضم حالة عدم الاستقرار العالمي التي أحدثها فيروس كوفيد-19 في العام 2020، وذلك بفضل تطورها التكنولوجي وبنيتها التحتية الذكية والرؤية الثاقبة لقيادتها الحكيمة.

وجاءت استجابة الحكومة سريعة لهذه التحديات من خلال الإعلان عن استراتيجية ما بعد كوفيد-19، والتي ترتكز على البنية التحتية الرقمية والجاهزية التقنية كمحفزان أساسيان لتعافي الاقتصاد وقطاعاته الرئيسية التي تشمل تجارة التجزئة والسياحة والضيافة والخدمات اللوجستية والتجارة.

وساهمت التقنيات المتطورة والشاملة في ضمان سلاسة شبكة الإمداد والتوزيع وحركة نقل البضائع، حيث بلغت قيمة تجارة دبي غير النفطية خلال النصف الأول من العام 2020 حوالي 150 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت كمية البضائع في تجارة دبي الخارجية خلال نفس الفترة حوالي 44 مليون طن.

ورغم التحديات غير المسبوقة، عززت دبي التزامها بنسج شراكات اقتصادية استراتيجية وتوطيد ركائز التعاون الدولي. وتلعب دبي بعد توقيع اتفاقية السلام التاريخية بين الإمارات وإسرائيل، دوراً حيوياً في تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاستثماري المشترك بين البلدين.

وبفضل توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، أعلنت دبي عن عدد من الحزم التحفيزية الاقتصادية والإجراءات الداعمة لقطاع الأعمال، وذلك لمساعدته على تجاوز التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا وتعزيز تنافسية وجاذبية الإمارة للاستثمارات الأجنبية.

وجاء الإعلان عن تشكيلة وزارية جديدة لحكومة الإمارات تضمنت دمجاً للوزارات وتحويل مراكز الخدمة الحكومية إلى منصات رقمية ليعكس المنهجية المرنة التي تتبعها القيادة الحكيمة للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد، وضمان مستقبل الدولة واقتصادها.

وبينما ندخل العام 2021، نتطلع بثقة إلى المستقبل. فاستعداداتنا لتنظيم معرض إكسبو 2020 دبي، ومتابعة مسيرتنا في قطاع الفضاء، والاستمرار في الاعتماد على التقنيات الحديثة يجعل دولة الإمارات في موقع قوي وجاهزية عالية لتحقيق أهدافها الجديدة في مشروع تصميم الخمسين عاماً القادمة لدولة الإمارات، وهو المشروع الذي سيشمل كل القطاعات والمجالات، ويرسم صورة واضحة عن مستقبلنا الذي نريده لشعبنا وبلدنا.

يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله الهدف واضح والطريق ممهد والساعة تدق، لا مجال للتردد، كثيرون يتكلمون ونحن ننجز." وهي مقولة تلخص قدرة دبي وتميزها في التكيف مع المتغيرات والاستعداد للمستقبل، وهو ما برهنت عنه الإمارة وطبقته خلال العام 2020.

وبدورنا في غرفة دبي، فإننا لن نوفر أي جهد في سبيل دعم الرؤية الاستراتيجية لقيادتنا الرشيدة، ومساعدة القطاع الخاص على المساهمة في كتابة فصل جديد من فصول النمو والتطور المستقبلي لإمارة دبي.

150

مليار دولار قيمة تجارة دبي غير النفطية في النصف الأول من 2020

> قد علمنا هذا العام الاستثنائي بتحدياته وفرصه، الكثير من الدروس والعبر، وأظهر لنا أهمية التواصل الاستباقي والفعال في وقت الأزمات، ومساهمة القيادة والابتكار والجاهزية الرقمية والشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص، في الاستجابة بكفاءة للتحديات العالمية غير المسبوقة، وتعزيز المزايا التنافسية الاقتصادية

رسالة المدير العام

سعادة حمد بوعميم
المدير العام
غرفة تجارة وصناعة دبي

التكيّف مع الواقع الجديد

في الوقت الذي تستعد فيه الشركات في جميع أنحاء العالم لمرحلة ما بعد كوفيد-19، وتذليل التحديات التي أحدثتها الجائحة على قطاع الأعمال، ومحاولة تخطي هذه الأزمة عبر حلول مبتكرة، تزداد اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية الدور الذي تلعبه غرف التجارة حول العالم في مساعدة مجتمع الأعمال على التكيّف مع الواقع الجديد.

وبالنسبة لغرفة دبي، فقد أثبتنا خلال العام 2020 التزامنا التام بدعم وضمان استمرارية الأعمال من خلال تسريع وتيرة التحول الرقمي في خدماتنا الأساسية التي بلغت نسبتها 98%، وتحويل فعالياتنا ونشاطاتنا إلى عالم الفضاء الافتراضي لمواكبة المتغيرات وتسهيل استفادة أعضائنا من فعالياتنا ومبادراتنا وضمان سلامة الجميع.

وعززت غرفة دبي تواصلها مع القطاع الخاص في ظل التحديات من خلال إبقاء خطوط التواصل والاتصال مفتوحة في مختلف القنوات، حيث حافظنا على مصالحه ودعمنا جهوده للتعافي، وحرصنا على تعريفه دوماً بالمستجدات والتشريعات والإرشادات الجديدة؛ بدءاً من حزم التحفيز الاقتصادي والتدابير الوقائية والاحترازية، وصولاً إلى خطط العمل عن بُعد والتجارة الإلكترونية واستئناف الأنشطة الاقتصادية.

وجاء استحداث غرفة دبي لمنصة معلوماتية مبتكرة خاصة بمتابعة تطورات وتأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) على الاقتصاد وقطاع الأعمال، كخطوة رائدة واستثنائية في الجهود الرامية إلى مساعدة الشركات والمؤسسات بشكل عام والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وتوجيهها نحو اتخاذ قرارات عملية مدروسة، والاستفادة من الموارد المتاحة لدعم استمراريتها والتخفيف من تأثيرات الجائحة على نشاطاتها.

ولأن خدمة المجتمع تحتل قمة أولوياتنا وتعتبر ركيزة أساسية من جهودنا لدعم مجتمعنا، كانت غرفة دبي من أوائل المساهمين في « صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد-19»، ودعم الأبحاث الطبية، وغيرها من القضايا والأهداف المجتمعية، التي تعزز مفهوم المسؤولية المجتمعية المؤسسية، وتظهر التلاحم والتناغم بين كافة فئات المجتمع من أجل الصالح العام.

وتابعنا خلال العام مسيرتنا لاستكشاف المزيد من الأسواق التجارية الواعدة، ونجحنا في تأسيس قنوات تعاون جديدة عابرة للحدود، واستفدنا من شبكة مكاتبنا التمثيلية الخارجية لتحديد فرص الأعمال في الأسواق الناشئة على امتداد أسواق أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الأسيان.

وتعززت المكانة العالمية التي تتمتع بها دبي كوجهة جاذبة لريادة الأعمال، من خلال الزيادة الملحوظة في عدد أعضاء مبادرتنا «دبي للمشاريع الناشئة»، والإقبال المتزايد على المشاركة في مبادراتنا وبرامجنا من قبل الشركات الناشئة في مختلف أنحاء العالم، حيث قمنا بجهود نوعية لإطلاق مجموعة من البرامج الجديدة والمبادرات والموارد والأبحاث والخدمات المتخصصة لدعم لمجتمع رواد الأعمال والمشاريع الناشئة، وترسيخ مكانة دبي كعاصمة إقليمية وعالمية لريادة الأعمال.

ومما لا شك فيه أنّ هذا العام الاستثنائي بتحدياته وفرصه، قد علمنا الكثير من الدروس والعبر، وأظهر لنا أهمية التواصل الاستباقي والفعال في وقت الأزمات، ومساهمة القيادة والابتكار والجاهزية الرقمية والشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص، في الاستجابة بكفاءة للتحديات العالمية غير المسبوقة، وتعزيز المزايا التنافسية الاقتصادية.

وتأكيداً على مقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»: «في سباق التميز ليس هناك خط للنهاية»، تواصل دولة الإمارات جهودها في إعادة رسم المشهد الاقتصادي، والإعداد لمرحلة ما بعد كوفيد-19، والاستعداد للخمسين عاماً المقبلة.

وهنا لا بد وأن أؤكد التزام غرفة دبي الكامل بدعم قطاع الأعمال في دبي، وتسهيل مفهوم ممارسة الأعمال، والتعريف بالفرص الاستثمارية التي تعزز قدرة القطاع الخاص على التأقلم مع الواقع الجديد، وتوفر له وصولاً أسرع إلى المرحلة القادمة من النمو والتطور.

%98
نسبة التحول الرقمي بالخدمات الأساسية لغرفة دبي

دبي: ريادة وابتكار لمرحلة ما بعد كوفيد- 19

لفتت دبي الأنظار إليها في طريقة مواجهتها ومعالجتها لتحديات جائحة كورونا، ضاربةً مثالاً يحتذى في التصميم والإرادة والحكمة لتحويل هذه التحديات إلى فرص، الأمر الذي عكس رؤية قيادتها الحكيمة والتزامها الكامل بدعم بيئة الأعمال، وتسهيل وصول الإمارة إلى بر الأمان.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

مثّل التحول السلس والسريع من بيئة العمل التقليدية في دبي إلى العمل عن بعد نقلة نوعية في ضمان استمرارية الأعمال والمحافظة على سلامة الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص

تكيّفٌ مع الواقع

ساهمت عدة عوامل في التخفيف من تداعيات أزمة جائحة كورونا على قطاع الأعمال في الإمارة أبرزها التخطيط الدقيق والتطبيق السريع لتدابير وقائية شاملة داعمة لاستمرارية الأعمال، وامتلاك بنية تحتية تقنية متطورة، واعتماد سياسات وحزم تحفيزية اقتصادية مما جعل دبي نموذجاً للمدن التي فتحت اقتصادها بنجاح ومسؤولية.

وشكل التحول الرقمي أحد أهم العوامل التي عززت مسيرة دبي في مواجهة الجائحة. وسواء تحدثنا عن إنترنت الأشياء أو الثورة الصناعية الرابعة، فإن دبي كانت وما زالت سباقة في اعتماد وتطبيق أحدث التقنيات الحديثة التي استفادت منها كل قطاعات الاقتصاد بدءاً من التجزئة وصولاً إلى الخدمات اللوجستية والتجارة. وقد وضعت حكومة دبي منذ سنوات عديدة نصب أعينها الابتكار والتحول الرقمي كأولوية لتعزيز تنافسية مجتمع الأعمال قبل أن يغير فيروس كوفيد-19 وجه الحياة، لتثبت للعالم أنها تمضي في مسيرتها وفق رؤية استشرافية واضحة وفعالة.

وقد مثّل التحول السلس والسريع من بيئة العمل التقليدية في دبي إلى العمل عن بعد نقلة نوعية في ضمان استمرارية الأعمال والمحافظة على سلامة الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص. ووفقاً لدراسة جودة الحياة الرقمية (DQL) لعام 2020، التي تغطي القدرة على تحمل تكاليف الإنترنت والجودة والأمن والخدمات الحكومية عبر الإنترنت والبنية التحتية الإلكتروني، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في قائمة الدول الأفضل بالبنية التحتية الإلكترونية على مستوى العالم.

وساهمت الاستثمارات الكبيرة في المرافق والخدمات اللوجستية في إمارة دبي على مر السنوات الماضية في الحفاظ على سلاسل التوريد والتوزيع مستقرة وثابتة. وعلى عكس المدن الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء العالم، لم تشهد دبي نقصاً كبيراً في السلع، مما شكل مؤشراً واضحاً على كفاءة وجودة استثماراتها في البنية التحتية اللوجستية في موانئها ومناطقها الحرة ومطاراتها العالمية، وتنوع شراكاتها التجارية.

وبرزت نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الإماراتي كمعيارٍ لتميز الدولة واحتلالها المراتب المتقدمة باستمرار على كافة المؤشرات الاقتصادية العالمية، مما يشكل اعترافاً دولياً بتعافي الدولة ومتانة ركائزها الاقتصادية وسمعتها العالمية المتينة كوجهة تجارية واستثمارية رائدة. وقد حلّت الإمارات ضمن أكثر 10 دول أماناً من جائحة كوفيد-19 متصدرة المركز الأول إقليمياً، والمركز 10 عالمياً في قائمة أكثر 30 دولة أماناً من جائحة كوفيد-19، وفقاً لتصنيف جديد أصدرته مجموعة (Deep Knowledge Group). واستخدم التحليل 130 معياراً كمياً ونوعياً، مجمعة في 30 مؤشرًا وفئات عالية المستوى وتشمل كفاءة الحجر الصحي؛ الكفاءة الحكومية لإدارة المخاطر؛ الرصد والكشف؛ الاستعداد الصحي؛ والمرونة الإقليمية والتأهب للطوارئ. كما احتلت دولة الإمارات المركز الأول عربياً في مؤشر التعافي الاقتصادي من آثار كوفيد-19 الذي غطى 122 دولة، والذي أجرته مجموعة «هورايزون» البحثية لتقييم الإمكانات والمقومات التي تمتلكها الدول، والتي تساعدها على تجاوز الأزمة والتعافي منها. هذا إلى جانب تصدرها الدول العربية كذلك في تقرير التنافسية العالمية 2020.

حوكمة رشيدة

وتنبع مرونة دولة الإمارات وقوتها في مواجهة التحديات غير المسبوقة من الجهود الاستثنائية للحكومة وتركيزها على دعم القطاع الخاص، وتوفير قاعدة مستقرة وقوية للشركات من أجل إدارة وتطوير أعمالها. وقامت الحكومة في أكتوبر 2020 بتعديل قانون الإفلاس لتوفير الحماية للشركات والأفراد، ومساعدتهم في التغلب على التحديات الائتمانية خلال حالات الطوارئ التي تشمل انتشار الأوبئة.

وبالإضافة إلى الحزم التحفيزية المتنوعة، تم إدخال تعديلات تشريعية جوهرية لتسهيل ممارسة الأعمال في دولة الإمارات، وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. وفي الأول من ديسمبر 2020، تم تعديل قانون الشركات في الإمارات، لتسمح التعديلات الجديدة بتملك الأجانب للشركات بنسبة 100٪، ليكون هذا التطور الهام استكمالاً لمبادرات أخرى تم تطبيقها على الصعيد الوطني مثل الإقامة الذهبية لمدة 10 سنوات للمستثمرين، وتأشيرات الإقامة لمدة 5 سنوات لرواد الأعمال.

ودعماً لهذه الجهود، أعلنت حكومة دبي عن إطلاق «برنامج العمل الافتراضي» الذي يتيح الفرصة أمام المهنيين الأجانب الذين يعملون عن بُعد، للإقامة في الإمارة، مع الاستمرار في القيام بمهام عملهم مع الشركات التي ينتمون إليها وتقع مقارها خارج الدولة. ويتوقع أن تساهم هذه القوانين والتشريعات بدورٍ أساسي في دعم وقيادة مسيرة النمو الاقتصادي المستدام في دبي.

وانطلاقاً من الحاجة إلى حكومة أكثر رشاقة ومرونة وسرعة وقدرة على التأقلم في ظل تحديات كوفيد-19، قامت الحكومة الإماراتية بتعزيز جاهزيتها وتنظيم الأولويات الوطنية من خلال الإعلان عن تشكيل وزاري جديد استعداداً لمرحلة ما بعد كوفيد-19. ومن بين الوزارات

الجديدة المستحدثة إنشاء وزارة للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة تعمل على تطوير القطاع الصناعي بالدولة، وتعيين 3 وزراء ضمن وزارة الاقتصاد، اثنان منهم مسؤولان عن ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجارة الدولية، بالإضافة إلى استحداث منصب وزير دولة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطبيقات العمل عن بعد.

وشمل التشكيل الوزاري الجديد إلغاء 50٪ من مراكز الخدمة الحكومية وتحويلها لمنصات رقمية خلال عامين، ودمج نحو 50٪ من الهيئات الاتحادية مع بعضها أو ضمن وزارات.

تجارة استثنائية

تواصل دبي تعزيز سمعتها كمركز محوري للتجارة الدولية، وتعزيز هذه الركيزة في اقتصادها المتنوع. وساهمت مجموعة من العوامل في ترسيخ مكانة دبي كشريك تجاري مثالي للأسواق العالمية ومنها الموقع الاستراتيجي للإمارة، وقوة ومتانة النظام المالي وحكمة سياساتها، وأنظمتها وتشريعاتها القانونية المحفزة لنمو وتطور الأعمال.

ونسجت دبي على مر السنوات الماضية، شبكة علاقات قوية مع دول آسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية، مما مكّن الشركات في هذه المناطق من الاستفادة من موقع الإمارة الجغرافي الاستراتيجي في التوسع وتعزيز انتشارها في أسواق العالم من بوابة دبي. وحتى في الأوقات الصعبة التي خلقتها جائحة كورونا، واصلت دبي بناء شراكات جديدة تدعم نموها الاقتصادي، وإسرائيل أبرز مثال على ذلك.

فقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل اتفاقية سلام لتطبيع العلاقات في سبتمبر 2020. وقد فتح هذا الاتفاق الباب أمام إمكانيات وفرص تجارية جديدة. وجاء الإعلان عن إطلاق رحلات جوية مباشرة، وإنشاء صندوق استثماري مشترك، وتخفيف القيود المفروضة على التأشيرات ليساهم في تسريع التعاون الاقتصادي والشراكات الاستثمارية الثنائية.

وانطلاقاً من سمعتها العالمية، ستلعب دبي دوراً حاسماً في تعزيز العلاقات التجارية بين الإمارات وإسرائيل والارتقاء بها إلى مستويات تناسب إمكانات وقدرات الجانبين. ويمكن للتجار الإسرائيليين الاستفادة من البنية التحتية العالمية، والمرافق اللوجستية المتقدمة في الإمارة لتوسيع نطاق انتشارهم في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وآسيا. وقد بلغت حصة دبي من واردات دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 حوالي 84٪، في حين تستحوذ الإمارة على 77٪ من صادرات وإعادة صادرات الدولة، مما يجعلها بوابة للشركات في المناطق والأسواق المجاورة التي ترغب في استكشاف السوق الإسرائيلية.

عين على المستقبل

وفي نهاية عام 2019، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أن عام 2020 هو العام الذي ستستعد فيه للسنوات الخمسين المقبلة من التنمية والتطوير. وقد اتخذ العام بعداً جديداً بسبب جائحة كوفيد-19 إلا أن ذلك لم يغير من الأولويات الوطنية، حيث أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» مشروع «تصميم الخمسين عاماً القادمة لدولة الإمارات» ليشكل المشروع استراتيجية استشرافية لإطلاق مرحلة جديدة من التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تضمن قدرة الدولة على التكيف والنمو في المستقبل.

ووافق مجلس الوزراء الإماراتي في نوفمبر 2020، على إنشاء مجلس للأمن السيبراني وتعيين مبعوث خاص لتغير المناخ، وهما مجالان ديناميكيان مهمان للمستقبل. كما اعتمد مجلس الوزراء السياسة العامة للبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تركز على 8 أولويات رئيسية تشمل التغير المناخي، والمحافظة على البيئة الطبيعية، وجودة الهواء وغيرها.

وتنسجم وتتلاءم هذه الاستراتيجيات والمبادرات مع استعدادات تنظيم معرض إكسبو 2020 دبي، أكبر المعارض الدولية التي ستستعرض أحدث الابتكارات لمواجهة التحديات العالمية. ومما لا شك فيه أن معرض إكسبو 2020 دبي سيغير قواعد اللعبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث سيستقطب ملايين الزوار، ويساهم بخلق فرص رئيسية في قطاعات متنوعة. ولأن المعرض يركز على العناوين الرئيسية التي سترسم المستقبل، فإنه يعتبر محفزاً للنمو والتطور الاقتصادي.

وبجانب الاستدامة، تتطلع دبي إلى قطاعات مستقبلية وفق رؤية استشرافية لتعزيز مسيرتها التنموية. وتعتبر الصناعات الفضائية إحدى أهم هذه القطاعات المستقبلية الواعدة، حيث أن دولة الإمارات قد أطلقت بنجاح خلال العام 2020 مسبار الأمل ضمن مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ. وأطلقت الحكومة الإماراتية كذلك خلال اجتماعها في مارس 2020 الاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030، لتشكل عنواناً لمرحلة جديدة من المستقبل المليء بالفرص اللامحدودة.

وتبرز دبي الآن أكثر من أي وقت مضى أكثر استعداداً للاستفادة من الفرص غير المكتشفة لتعزيز مكانتها كوجهة ومركز استراتيجي للتجارة والاستثمار وذلك بسبب قيادتها الحكيمة ورؤيتها الاستشرافية المستقبلية. عين على المستقبل، وتركيز على الابتكار وتنمية شاملة وسياسات متقدمة تجعل من دبي مضرب الأمثال، ونموذجاً يحتذى في التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

حصة دبي من تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة

%84

حصة دبي من واردات دولة الإمارات في عام 2019

%77

حصة دبي من صادرات وإعادة صادرات دولة الإمارات في عام 2019

تبرز دبي الآن أكثر من أي وقت مضى أكثر استعداداً للاستفادة من الفرص غير المكتشفة لتعزيز مكانتها كوجهة استراتيجية للتجارة والاستثمار وذلك بسبب قيادتها الحكيمة ورؤيتها الاستشرافية المستقبلية

غرفة دبي: مرونة في وجه التحديات

عززت غرفة تجارة وصناعة دبي دورها خلال العام 2020 كهمزة وصل تجمع القطاعين العام والخاص وذلك مع تكثيف جهودها المستمرة في تسريع التحول الرقمي وضمان استمرارية الأعمال ودعم مجتمع الأعمال.

98%

التحول الذكي في الخدمات

659,000

معاملة إلكترونية

حرصت غرفة تجارة وصناعة دبي، باعتبارها واحدةً من أكبر غرف التجارة حول العالم في عدد العضوية، على دعم وحماية مصالح مجتمع الأعمال في الإمارة. ورغم الظروف والتحديات الاستثنائية التي برزت في العام 2020، لعبت غرفة دبي دوراً قيادياً في مساعدة القطاع الخاص على تخطي التداعيات السلبية العديدة المرتبطة بفيروس كوفيد-19، حيث أطلقت عدداً من المبادرات التي لبت احتياجات ومتطلبات قطاع الأعمال.

تحفيز التحول الرقمي

جنت غرفة دبي في العام 2020 ثمار استثمارها في التقنية الرقمية خلال السنوات الماضية، مع بلوغ نسبة التحول الذكي في خدماتها الأساسية 98%، الأمر الذي مكّن عملاءها من إنجاز جميع معاملاتهم عن بعد بيسر وسهولة وفق أفضل المعايير العالمية.

وأطلقت غرفة دبي في المراحل الأولى لتفشي فيروس كوفيد-19، حملة «خلك في البيت.. اعمل بذكاء..اعمل عن بعد» لتشجيع شركات القطاع الخاص على تطبيق التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية التي وضعتها الجهات الحكومية المعنية، وتوفير إرشادات توجيهية حول الانتقال للعمل عن بعد. وقد ساهمت البنية التحتية الرقمية المتطورة والإجراءات الوقائية المتبعة في دعم التحول الذكي والسلس لموظفي غرفة دبي للعمل عن بعد خلال فترة الإغلاق، والعودة مجدداً إلى المكاتب، مما عكس نموذجاً واقعياً لمجتمع الأعمال في كيفية إعادة فتح الأعمال لضمان استمرارية واستدامة الأداء المؤسسي.

وقامت الغرفة بإنجاز 659,000 معاملة إلكترونية خلال العام 2020، حيث انتظر 79.4٪ من العملاء أقل من 5 دقائق لإتمام معاملاتهم. وأطلقت الغرفة في مارس 2020 خدمة التصديق الإلكتروني واعتماد صحة التواقيع على الوثائق والمستندات الخاصة، ليعكس هذا التحول الرقمي السلس جاهزية الغرفة الرقمية العالية، وقدرتها على التأقلم سريعاً مع المتغيرات العالمية.

وتعاونت غرفة دبي مع «غوغل» في مشروع رقمي متكامل لتعزيز الحضور الإلكتروني لحوالي 50,000 شركة في دبي من خلال مبادرة «نشاطي التجاري على غوغل». وقد ساعدت هذه المبادرة خلال العامين الماضيين أكثر من 100,000 شركة في دولة الإمارات على دعم خططها التسويقية الإلكترونية، وتعزيز حضورها ومكانتها في عالم الإنترنت. وساهمت شراكة أخرى وقعتها الغرفة مع «أمازون» في مساعدة أعضاء غرفة دبي من شركات القطاع الخاص على تعزيز تواجدهم الإلكتروني، والاستفادة من الفرص الاستثمارية والتعرف على مزايا وفوائد البيع الإلكتروني.

رغم الظروف والتحديات الاستثنائية في العام 2020، لعبت غرفة دبي دوراً قيادياً في مساعدة القطاع الخاص على تخطي التداعيات السلبية العديدة المرتبطة بفيروس كوفيد – 19 من خلال حوار فعال ومبادرات متنوعة

دعم قطاع الأعمال

انضم إلى عضوية غرفة دبي 16,614 عضواً جديداً في العام 2020، مما رفع إجمالي عدد أعضاء الغرفة إلى أكثر من 261,000 شركة. وبلغت قيمة صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة دبي 184.9 مليار درهم (50.2 مليار دولار امريكي) خلال العام 2020، في حين أصدرت الغرفة 632,436 شهادة منشأ، وبلغ عدد التصديقات 16,168. واستقبلت الدولة وأصدرت الغرفة 2,914 دفتر إدخال مؤقت للبضائع، ضمن نظام الإدخال المؤقت للبضائع التي تديره غرفة دبي بالتعاون مع جمارك دبي لتسهيل إدخال البضائع والسلع المؤقتة، وذلك لسلع بقيمة قدرت بحوالي 3.3 مليار درهم (898.4 مليون دولار أمريكي).

وطورت غرفة دبي منصة «ملتقى الأعمال» التي تعتبر منصة معلوماتية مخصصة لقطاع الأعمال تستهدف مساعدة الشركات في دبي على تخطي التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19). وأطلقت الغرفة دليلاً متكاملاً للقطاع الخاص عن مختلف حزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنت عنها الحكومة، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة «اسأل غرفة دبي» عبر منصات التواصل الاجتماعي للإجابة على أسئلة القطاع الخاص عبر سلسلة من الفيديوهات القصيرة لمسؤولي غرفة دبي.

وغطت الورش الافتراضية شريحة واسعة من المواضيع التي تؤثر على قطاع الأعمال ومنها الخدمات المصرفية والتمويل والتأثيرات القانونية لكوفيد-19 على شركات القطاع الخاص، والإجراءات الوقائية لضمان صحة وسلامة الموظفين، وأفضل الممارسات المستدامة وغيرها من المواضيع المهمة خصوصاً في هذه الأوقات الاستثنائية.

وجاء إطلاق غرفة دبي لمنصة إلكترونية جديدة مخصصة لبيع وشراء معدات الوقاية الشخصية ضمن «مبادرة الاستجابة السريعة»، ليعكس جهود الغرفة المبتكرة لمواجهة تحديات انتشار وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حيث تشكل المنصة سوقاً إلكترونياً موثوقاً، لمساعدة الشركات وموفري خدمات الرعاية الصحية في دولة الإمارات على تأمين هذه المعدات من خلال تسهيل وصولهم إلى الموردين المعتمدين. وقد سجلت المنصة نمواً بنسبة 340٪ في إجمالي عدد الشركات المسجلة عليها بعد إطلاقها.

وخلال الفترة الماضية، نجحت الغرفة بخلق قنوات تواصل جديدة وبنّاءة للحوار المفتوح بين ممثلي القطاعين العام والخاص، حيث أتاحت

www.dubaichamber.com/businessconnect

هذه القنوات فرصة لقطاع الأعمال لمشاركة أفكارهم ورؤياهم وتوصياتهم عن التحديات والفرص والتشريعات التي تنظم بيئة الأعمال. ودعمت هذه الجهود مكانة الغرفة كصوت وممثل للقطاع الخاص، بهدف خلق بيئة محفزة للأعمال في دبي.

وضمنت غرفة دبي من خلال مبادرتها «دبي للمشاريع الناشئة» حصول الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على كل الدعم والتوجيه التي تحتاجه للتخفيف من تأثيرات أزمة كوفيد-19 على عملياتها ونشاطاتها، والاستفادة من الفرص التي أفرزتها التحديات الجديدة. واستفاد 2,166 رائد أعمال من برامج دبي للمشاريع الناشئة في 2020، 19٪ منهم من الشباب الإماراتي. ونظمت دبي للمشاريع الناشئة 48 فعالية افتراضية طوال العام، معززةً من قيمة خدماتها وجودة برامجها المتخصصة التي تفيد المشاريع الناشئة.

وتطور برنامج «شبكة شراكات الأعمال» في العام 2020، والذي يعتبر أحد أهم برامج ومبادرات دبي للمشاريع الناشئة، ليركز على الشركات الناشئة التقنية، في حين تم إطلاق برنامجين جديدين وهما «برنامج تطوير مهارات الشباب المواطن» وبرنامج دعم الشركات الناشئة ذات النمو السريع لمواكبة المتطلبات المتغيرة لرواد الأعمال.

واستقطبت الدورة الخامسة من «مسابقة دبي لرواد الأعمال الذكية» الأضواء في عام 2020، مع استقبال المسابقة لـ 315 فكرة أعمال مبتكرة لها علاقة بالموضوعات الفرعية لمعرض إكسبو 2020 دبي وهي الفرص والتنقل والاستدامة.

استكشاف أسواق جديدة

التزاماً بجهودها في تسهيل التعاون الاقتصادي والاستثماري العابر للحدود، أطلقت غرفة دبي سلسلة الندوات الافتراضية الخاصة بمنتديات الأعمال العالمية، للتعرف على الفرص الاستثمارية والاقتصادية الجديدة في الأسواق المستهدفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الآسيان. وتجمع هذه الندوات الافتراضية كبار قادة الأعمال وغرف التجارة والمعنيين لتوفير رؤىً بناءة حول المشهد الاقتصادي في بلدانهم ومناطقهم وفرص الاستثمار والتعاون المتاحة

> نظمت الغرفة سلسلة من الفعاليات الافتراضية المتنوعة لتعزيز تنافسية مجتمع الأعمال ودعم خطط التوسع الخارجي واستقطاب استثمارات جديدة

بين أسواقهم وسوق دبي والمنطقة خصوصاً مع تغير ديناميكيات التجارة العالمية. وتدعم هذه السلسلة الجديدة من الندوات الافتراضية جهود غرفة دبي لتعزيز تنافسية مجتمع وبيئة الأعمال بالإمارة، ودعم خطط التوسع الخارجي لشركات الإمارة، والمساهمة بجذب استثمارات خارجية نوعية إلى القطاعات الرئيسية في الدولة.

وبذلت المكاتب التمثيلية الخارجية الـ 11 لغرفة دبي الممتدة في أفريقيا وأوراسيا وامريكا اللاتينية جهوداً مضاعفة في الترويج لدبي كوجهة عالمية للأعمال، وتحديد الفرص الاستثمارية في الأسواق الواعدة. وعقدت المكاتب الخارجية للغرفة 2,388 اجتماعاً افتراضياً مع أكثر من 3,652 مستثمراً مهتماً بتوسيع شبكة أعماله ونشاطاته إلى دبي.

ونظمت المكاتب الخارجية للغرفة 43 فعالية افتراضية وشاركت بـ 400 فعالية أخرى استفادت منها للترويج لدبي، وتوفير معلومات وبيانات محدثة عن اقتصاد الإمارة وبيئة أعمالها ومزاياها التنافسية.

كما أطلقت غرفة دبي سلسلة لقاءات غرف التجارة الافتراضية التي شكلت منصة للتعاون وتبادل الخبرات والمعرفة وتنظيم حوار فعال بين غرف التجارة، والاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها غرف التجارة في ابتكار الحلول المبتكرة للتحديات المشتركة، وأبرزها تأثيرات كوفيد-19 على استمرارية ملايين الأعمال والشركات حول العالم.

وسلط اللقاء الأول من سلسلة لقاءات غرف التجارة الافتراضية الذي نظمته الغرفة الضوء على التقرير الخاص الحديث الذي أعدته غرفة دبي بالتعاون مع الاتحاد العالمي لغرف التجارة والذي حمل عنوان «الواقع الطبيعي الجديد لغرف التجارة: التكيف مع احتياجات الأعمال»، موفراً أرضية مثالية للاستعداد لاستضافة دبي للمؤتمر الثاني عشر لغرف التجارة العالمية 2021، والذي سيناقش كيفية استعانة غرف التجارة بالتقنيات الحديثة والمتقدمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الخدمات القانونية ومراجعة التشريعات

تمكين الأعمال في بيئة قانونية مبتكرة

قامت غرفة دبي بتوفير خدمات قانونية متنوعة وأساسية لدعم مجتمع الأعمال في إطار دورها كداعم للقطاع الخاص في 2020، ونجحت بتمثيل القطاع الخاص على أكمل وجه، ومساعدته على مواجهة تحديات هذه الظروف الاستثنائية على قطاع الأعمال.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

تحرص إدارة الخدمات القانونية في غرفة دبي على مساعدة الشركات على تسوية نزاعاتها بطريقة سلمية وسريعة وسرية وغير مكلفة من خلال خدمة الوساطة، في حين توفر مجموعة واسعة من الخبرات القانونية المتخصصة التي تعزز قدرة الشركات على مواكبة المتغيرات التشريعية والقانونية.

واستقبلت إدارة الخدمات القانونية 334 قضية وساطة خلال العام 2020، في حين تمت تسوية 148 قضية بقيمة بلغت 13 مليون درهم (3.5 مليون دولار أمريكي). وبلغ إجمالي قيمة قضايا الوساطة التي استقبلتها الإدارة خلال العام حوالي 47.6 مليون درهم (12.9 مليون دولار أمريكي).

وبسبب تأثيرات أزمة كوفيد-19 والقيود التي فرضت على الاجتماعات، أطلقت إدارة الخدمات القانونية خدمة الوساطة الافتراضية، مستقبلةً 215 قضية وساطة افتراضية طوال العام. ونظمت الإدارة 10 فعاليات افتراضية حضرها حوالي 2,299 مشاركاً من 45 دولة، وغطت الفعاليات الافتراضية شريحة واسعة من المواضيع منها أمن المعلومات والقوة القاهرة وأزمة كوفيد-19 بالإضافة إلى موضوع الإيجارات التجارية وديون الأعمال وضريبة القيمة المضافة وغيرها من المواضيع القانونية الهامة لقطاع الأعمال.

رعاية مصالح مجتمع الأعمال

تلعب غرفة دبي دوراً رئيسياً كهمزة وصل تجمع بين القطاعين العام والخاص، وتعزز الشراكة الاستراتيجية بينهما، وذلك في إطار جهودها لخلق بيئة محفزة لنمو الأعمال. وبالإضافة إلى تأسيسها لحوار مفتوح مع أعضائها من ممثلي مجموعات ومجالس الأعمال في دبي، وضعت الغرفة عدة مبادرات قيد التطبيق لإيصال صوت وهواجس وتحديات وتوصيات مجتمع الأعمال إلى الجهات المعنية، الأمر الذي ساهم في تعزيز دور الغرفة كصوت داعم لمصالح القطاع الخاص.

وعززت الغرفة في العام 2020 م جهودها في تحفيز الحوار بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات العالمية والمحلية، والمحافظة على تنافسية الاقتصاد ومجتمع الأعمال. وقد نسقت الغرفة اجتماعاً بين أعضائها من ممثلي مجموعة عمل تجار الفواكه والخضراوات مع وزارة الاقتصاد لمناقشة مسائل هامة ذات علاقة بالأمن الغذائي وضمان تدفق الضائع والسلع والمحافظة على مخزون استراتيجي من المواد الأساسية.

وعقدت الغرفة عدة اجتماعات مع مجموعات ومجالس الأعمال للتأكيد على التزامها بدعمهم وسط التحديات، وناقشت مع عدد من الجهات الحكومية المعنية التحديات التي يواجهها القطاع الخاص بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، وكيفية ضمان استمرارية واستدامة الأعمال.

ضمان بيئة قانونية محفزة للأعمال

درست اللجنة الفنية لدراسة مشاريع القوانين في الغرفة برئاسة رئيس «لجنة سياسات الأعمال» في الغرفة على مدى 42 اجتماعاً للجنة واللجنة الفرعية 62 مشروعاً متنوعاً بين قوانين اتحادية وتشريعات محلية، وقرارات مجلس الوزراء والهيئات الحكومية الاتحادية بالإضافة إلى تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي. وتتألف اللجنة من مستشارين قانونيين ومحامين يمثلون أعضاء الغرفة بالإضافة إلى فريق عمل من الغرفة، وترفع مقترحات تعديل وتحديث التشريعات إلى الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي.

وغطت التشريعات التي تمت دراستها مجموعة واسعة من التشريعات شملت قوانين اتحادية منها حماية المستهلك والقانون البحري وتعديلات أحكام القانون الاتحادي بشأن الشركات التجارية وغيرها. كما درست اللجنة 11 مشروعاً لقرارات وزارية وهيئات حكومية حول مواضيع شملت تنظيم إجراءات تسجيل وترخيص مزارع الأحياء المائية، ومشروع المواصفة القياسية الإماراتية الخاصة بـ «بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة لأجهزة التبريد المنزلية وغيرها، بالإضافة إلى دراسة 22 تشريعاً محلياً.

ووقعت غرفة دبي مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة لـ «اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي" من أجل توطيد أطر التعاون القانوني والمؤسسي والبحثي، وتوحيد الإمكانات المتاحة لتعزيز المنظومة القانونية، والمساهمة في دفع عجلة تطوير الهيكل التشريعي في إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، والارتقاء بمستوى الأداء القانوني والمؤسسي والبحثي بما يخدم المسيرة التنموية.

334
قضية وساطة

تسوية
148
قضية وساطة

دراسة
62
مشروع قانون

عقد
42
اجتماعاً لمراجعة التشريعات القانونية

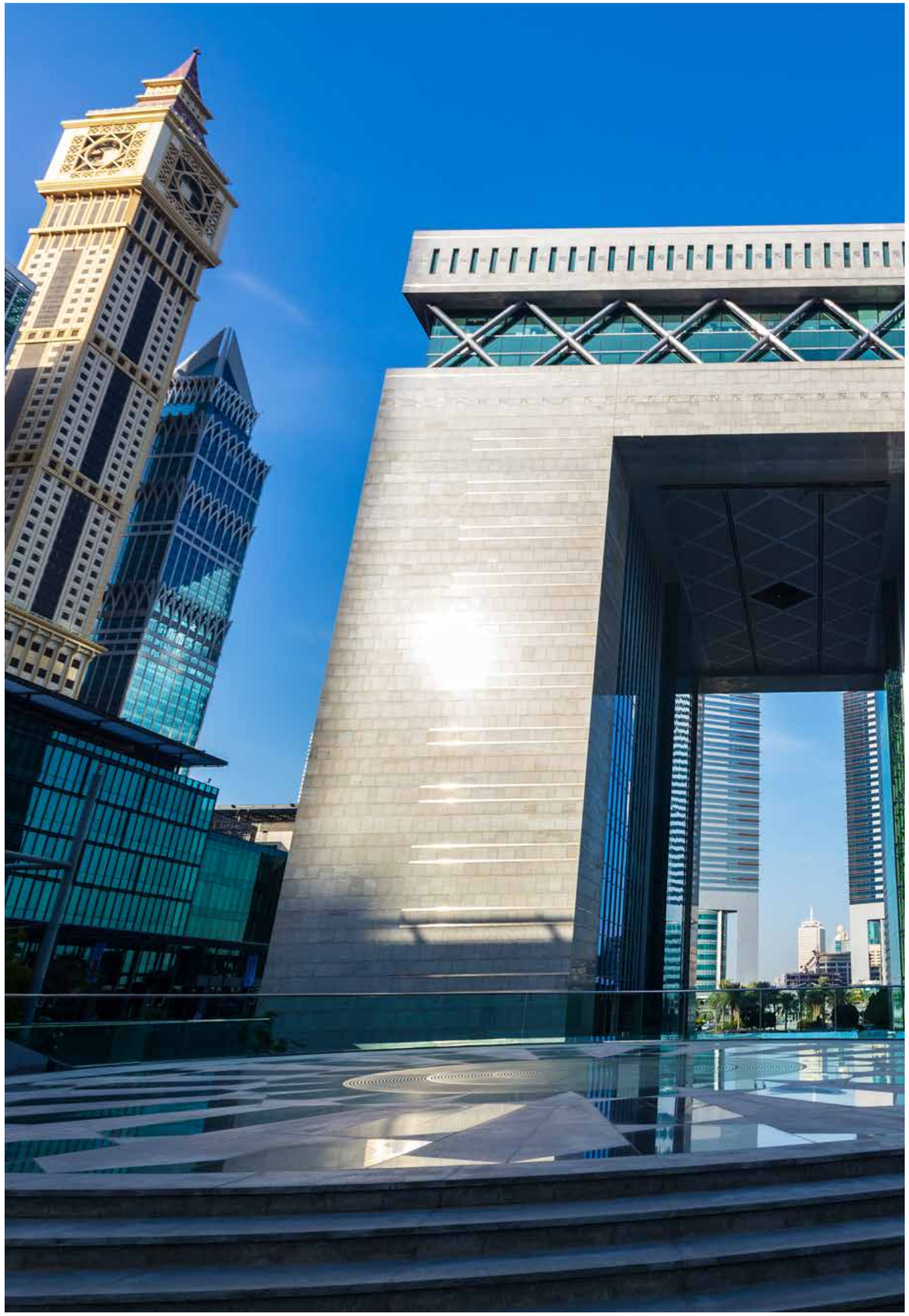

الأبحاث الاقتصادية ودعم الأعمال

دراسات وتوقعات مستقبلية لأداء الأسواق

تعتبر غرفة تجارة وصناعة دبي مصدراً موثوقاً للمعلومات والإحصاءات الدقيقة، حيث توفر الأدوات التي تساعد الشركات على اتخاذ القرارات الأمثل لتنمية أنشطتها، والمنافسة في بيئة أعمال مليئة بالمتغيرات والتطورات الاقتصادية.

تلعب الغرفة دورًا رئيسياً في تعزيز وعي أعضائها ومجتمع الأعمال بأحدث التطورات الاقتصادية والمتغيرات التجارية محليًا وإقليميًا وعالميًا

تلعب إدارة الأبحاث الاقتصادية في غرفة تجارة وصناعة دبي دورًا رئيسياً في تحقيق أهداف الغرفة بتعزيز وعي أعضائها ومجتمع الأعمال بأحدث التطورات الاقتصادية والمتغيرات التجارية محليًا وإقليميًا وعالميًا. وقد أجرت الإدارة دراسة شاملة حول التداعيات الاقتصادية لـفيروس كوفيد-19 وتأثيرها على قطاع الأعمال، وتحديد الفرص التجارية المستقبلية، وإبقاء الشركات والمؤسسات على اطلاع دائم من خلال استبيانات الرأي والتقارير والتحليلات القطاعية والأدلة التجارية.

رؤى السوق

أصدر قسم الأبحاث الاقتصادية ستة تقارير شهرية عن الاتجاهات الاقتصادية، و35 إصدارًا عن أبرز الأحداث الاقتصادية الأسبوعية، و12 إصدارًا من النشرة الاقتصادية، في حين نظمت الإدارة كذلك ندوتين افتراضيتين حول الاتجاهات التجارية والاقتصادية السائدة في سوق دبي.

وساهم مركز المعلومات بدعم استمرارية الأعمال من خلال توفير 14,826 خدمة، وإضافة 926 موردًا إلكترونيًا إلى مكتبته الإلكترونية، وخفض وقت انتظار الخدمة من يوم عمل واحد إلى 10 دقائق.

المبادرات والأدوات الجديدة

وبهدف دعم مجتمع الأعمال ومساعدته بالتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، أطلقت إدارة تطوير الأعمال عدداً من المبادرات للتغلب على التحديات وضمان استمرارية الأعمال. وتلبيةً للطلب المتزايد من قبل الشركات على معدات الوقاية الشخصية عبر الأسواق الإلكترونية الموثوقة، تم إطلاق "مبادرة الاستجابة السريعة" وهي منصة إلكترونية مخصصة لبيع وشراء معدات الوقاية الشخصية، والتي تستهدف الشركات وموفري خدمات الرعاية الصحية في دولة الإمارات لمساعدتهم على تأمين هذه المعدات عبر تسهيل وصولهم إلى الموردين المعتمدين. وقد شهدت المنصة نمواً في التسجيل في العام 2020 بلغت 340%.

وحولت الإدارة كافة ورش العمل التدريبية إلى المنصات الإلكترونية بالتعاون مع أكاديمية أسترولابس، وأصدرت ثلاثة أدلة ارشادية أساسية تركز على القطاعات الاقتصادية تضمنت توصيات حول كيفية مواجهة التحديات، وتقليل تأثيرات الوباء على الشركات.

14,826
خدمة معلوماتية تم توفيرها

926
مورداً إلكترونياً جديداً للمكتبة الإلكترونية

12
إصدارًا من النشرة الاقتصادية

التحوّل الرقمي

تحفيز الابتكار

شكلت الجاهزية الرقمية المتطورة والمنظومة المتكاملة من الخدمات الذكية التي وفرتها غرفة تجارة وصناعة دبي خلال العام 2020، علامة فارقة في تلبية متطلبات قطاع الأعمال، وضمان استمراريته بكفاءة عالية، وتعزيز القدرات التنافسية لمجتمع الأعمال في دبي.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

#اعمل_بذكاء_اعمل_عن_بعد
#خلك_في_البيت

حملة غرفة دبي لتشجيع المؤسسات للعمل عن بعد

نجحت غرفة تجارة وصناعة دبي في عام 2020 بترسيخ التزامها بدعم التحول الذكي لأعضائها، حيث تميزت ببنيتها التحتية الرقمية المتطورة التي مكنتها من المساهمة بتحقيق رؤية دبي للمدينة الذكية. واستطاعت الغرفة مواكبة التحديات المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من خلال مجموعة من الخدمات الذكية الواسعة التي وفرتها للشركات، بينما تمكنت بفضل بنيتها التحتية الذكية من متابعة نشاطها عن بعد وخدمة مجتمع الأعمال بكفاءة عالية.

خدمات ذكية لقطاع أعمال عصري

تمكنت غرفة تجارة وصناعة دبي من إنجاز أكثر من 659 ألف معاملة إلكترونية خلال عام 2020، وبلغت نسبة التحول الذكي في خدماتها الأساسية 98٪، وتوجهت نحو المنصات الرقمية لاستضافة أغلب فعالياتها ولقاءات مجتمع الأعمال. وسجلت الغرفة في مارس الماضي نقلة مهمة في مسيرتها نحو التحول الرقمي من خلال إطلاق خدمة التصديق الإلكتروني، واعتماد صحة التواقيع على الوثائق والمستندات الخاصة، مما يتيح للعملاء فرصة إتمام المعاملات عبر موقع الغرفة الإلكتروني وفقاً لأعلى المعايير الدولية.

واستعرضت الفعاليات الافتراضية المختلفة التي تم تنظيمها على مدار العام مواضيع ذات أهمية استراتيجية لقطاع الأعمال، حيث غطت كافة المجالات بدءًا من الاستفسارات القانونية واتجاهات سلسلة التوريد إلى سلامة الموظفين والسياحة وفرص التوسع العالمية.

كما استحدثت غرفة دبي منصة معلوماتية جديدة مبتكرة على موقعها الإلكتروني، تضم أخباراً وموارد اقتصادية ورؤى اقتصادية متنوعة، لمساعدة الشركات على التعامل مع تأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على الاقتصاد وقطاع الأعمال وتوجيهها نحو اتخاذ قرارات عملية مدروسة.

مثال رائد

في إطار جهودها الرامية إلى الحفاظ على أمن وسلامة الموظفين، شكلت غرفة تجارة وصناعة دبي خلال الفترة الأولى من تفشي وباء كورونا المستجد، لجنة خاصة للإشراف السلس على عملية الانتقال إلى نظام العمل عن بعد وتطبيق الإجراءات الاحترازية وحماية صحة الموظفين، وتزويد الموظفين بالأدوات والتقنيات والمعدات اللازمة لضمان استمرارية الأعمال وجودتها.

كما أطلقت الغرفة حملة «خلك في البيت .. اعمل بذكاء .. اعمل عن بعد»، بهدف تشجيع القطاع الخاص على التعاون والالتزام بالإرشادات والتوجيهات التي تصدرها الجهات المعنية ضمن إجراءاتها الوقائية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، من خلال تسهيل العمل عن بعد لموظفيها. وعكست إجراءات غرفة دبي الفعالة تجاه تحديات الجائحة أهمية التواصل الاستباقي والتعاون الوثيق مع مختلف الأطراف المعنية في مجتمع الأعمال خلال أوقات الأزمات.

وبالتزامن مع إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية وعودة الحياة لطبيعتها تدريجياً في يوليو 2020، عادت غرفة دبي إلى العمل من المكاتب بنسبة 100٪، مع اتباع الإجراءات والتدابير الوقائية التي وضعتها اللجنة وفقاً للإرشادات الحكومية.

وفي الوقت ذاته، تبنت الغرفة سياسات العمل من المنزل للموظفين الذين يحتاجون إلى دعم أطفالهم في التعلم عن بعد. وبذلك، نجحت الغرفة في رسم صورة نموذجية رائدة للقطاع الخاص حول كيفية العودة إلى العمل في «الوضع الطبيعي الجديد»، والتواصل بشكل فعال مع جميع الأطراف المعنية.

تواصل غرفة تجارة وصناعة دبي استثمارها في التقنيات المتقدمة والحلول المتطورة التي تعمل على تحسين سهولة ممارسة الأعمال في دبي، وخلق قيمة لأعضائها وتعزيز قدراتهم التنافسية في بيئة أعمال متغيرة.

659,000

معاملة إلكترونية

98%

نسبة التحول الذكي في خدمات الغرفة الأساسية

شجعت حملة «خلك في البيت .. اعمل بذكاء .. اعمل عن بعد» الشركات على العمل عن بعد

"في زمن التباعد الاجتماعي، لازال هناك العديد من الأنشطة التي يمكن أن نفعلها معاً. يمكننا أن ندعم سوياً المبادرات الحكومية التي تحرص على سلامتنا من خلال تطبيق نظام العمل عن بعد. كما يمكننا الآن كأفراد أن نقضي أيامنا القادمة لتحقيق هذا الهدف المشترك، ألا وهو سلامة الجميع"

عامر شيخ
رئيس "بيبسكو"
الشرق الأوسط وشمال افريقيا
PEPSICO

"خلال هذه الأوقات العصيبة، إن أفضل طريقة لتوحيد الجهود هي اتباع إجراءات التباعد الاجتماعي"

ديميترس مازراكيس
المدير العام
متلايف الخليج
MetLife

"دعونا نعمل معاً لبناء مجتمع مسؤول حريص على سلامة ومستقبل الموظفين والشركات"

دايفيد ستوكتان
الرئيس التنفيذي، دلسكو
DULSCO

"كن مسؤولا واختر العمل عن بعد. إنها مسؤولية كل فرد لفعل الصواب ودعم جهود أبطال خط الدفاع الأول"

نبيل حبايب
الرئيس والمدير التنفيذي لـ "جنرال إلكتريك"

شراكات عالمية

استكشاف أسواق جديدة للنمو

تابعت غرفة دبي في العام 2020، جهودها لاستكشاف فرص استثمارية جديدة في أسواق واعدة، والترويج لإمارة دبي كمركز استراتيجي للتجارة والاستثمار.

لم توفر غرفة دبي أي جهد، رغم تحديات جائحة كورونا، لخلق آفاق جديدة للتعاون الدولي، وتوفير وصول سهل وسريع لأعضائها إلى الأسواق العالمية ذات الفرص المجزية، وذلك بالاعتماد على شبكة علاقاتها الواسعة والمتشعبة حول العالم

5,694
عدد أعضاء الوفود الزائرة

2,907
وفداً زائراً

433
لقاء أعمال ثنائي

18
بعثة خارجية

36
دولة تمثلها الوفود الزائرة

لم توفر غرفة دبي أي جهد، رغم تحديات جائحة كورونا، لخلق آفاق جديدة للتعاون الدولي، وتوفير وصول سهل وسريع لأعضائها إلى الأسواق العالمية ذات الفرص المجزية، وذلك بالاعتماد على شبكة علاقاتها الواسعة والمتشعبة حول العالم.

واستقبلت غرفة دبي 2,907 وفداً زائراً، ضم أكثر من 5,694 مشاركاً من 36 دولة في العام 2020. ونظمت الغرفة 82 لقاء أعمال حضرها حوالي 9,441 مستثمر ورجل أعمال. كما نظمت الغرفة 18 بعثة خارجية منها بعثات لدراسة أسواق معينة وبعثات تجارية افتراضية، في حين نسقت 433 اجتماعا ثنائياً لبحث الشراكات الاستثمارية بين المستثمرين.

إنشاء شراكات عالمية

مع الإقبال الشديد من قبل المستثمرين على تأسيس أعمال لهم في دبي، نظمت المكاتب التمثيلية الخارجية للغرفة سلسلة من الندوات الافتراضية والاجتماعات الإلكترونية حضرها مستثمرون من دولة الإمارات ونظرائهم في أسواق واعدة منها أوراسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعكست هذه الاجتماعات الثّقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون الأجانب لدبي كمركز عالمي للأعمال.

وأطلقت غرفة دبي في ديسمبر 2020، سلسلة الندوات الافتراضية الخاصة بمنتديات الأعمال العالمية التي تضم 16 ندوة، وتركز على بحث فرص التعاون والاستثمار في الأسواق الناشئة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الآسيان على امتداد ستة أشهر. وسيتم استخدام هذه النقاشات والتوصيات لخلق المحتوى الخاص بأجندة منتديات الأعمال العالمية التي ستنظمها الغرفة خلال معرض إكسبو 2020 دبي.

وخلال الأشهر الأولى من عام 2020، استقبلت غرفة دبي عدداً من الوفود الزائرة رفيعة المستوى ضمت وفداً من لوكسمبورغ برئاسة سمو الأمير غيوم، ولي عهد دوقية لوكسمبورغ الكبرى، حيث جرى تنظيم منتدى الأعمال الإماراتي اللوكسمبورغي الذي ناقش سبل التعاون المشترك في قطاعات مثل الصناعة وتقنية المعلومات وتقنيات الرعاية الطبية بالإضافة إلى الخدمات المالية والصيرفة الإسلامية والفضاء.

ونظمت الغرفة منتدى دبي–ساوباولو للأعمال وذلك بحضور ومشاركة وفد برازيلي رفيع المستوى برئاسة سعادة جواو دوريا، حاكم ولاية ساوباولو. ووقعت غرفة دبي على هامش المنتدى مذكرة تفاهم مع وكالة ساوباولو لتشجيع الاستثمار نصت على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعارف بين الجانبين.

بوابات استثمارية جديدة

وشكلت معاهدة السلام بين الإمارات وإسرائيل أحد أبرز إنجازات العام 2020 التي كان لها انعكاسات كبيرة على التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين. ولعبت غرفة دبي دوراً أساسياً في بناء جسور التعاون بين مجتمعي الأعمال الإماراتي والإسرائيلي، واستكشاف القواسم المشتركة، حيث تبرز دبي كمركزٍ استراتيجي للتجارة يسمح للشركات الإسرائيلية باستكشاف أسواق جديدة وناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وآسيا.

ووقعت غرفة دبي اتفاقية استراتيجية مع غرفة تجارة تل أبيب ممثلة باتحاد غرف التجارة الإسرائيلية، حيث نصت الاتفاقية على تنسيق التعاون والشراكات الاقتصادية في عدد من القطاعات. ومنذ توقيع الاتفاقية، استقبلت غرفة دبي عدداً من الوفود التجارية الإسرائيلية الزائرة بهدف تعزيز التعاون الثنائي، وتعريف مجتمع الأعمال الإسرائيلي بمقومات ومزايا اقتصاد دبي وبيئة أعمالها ومزاياها التنافسية.

وقد أثمر التعاون بين الجانبين عن إطلاق دراسة مشتركة حددت مقومات الشراكات المستقبلية وآفاق التعاون والشراكات. كما يعمل الجانبان على استثمار مواردهما لوضع خطة متكاملة من الفعاليات الافتراضية التي ستكون إضافة قوية للعلاقات المشتركة بين مجتمعي الأعمال في دبي وإسرائيل.

المكاتب الخارجية

الارتقاء بمكانة دبي العالمية كمركز للأعمال

تركز المكاتب التمثيلية الخارجية لغرفة دبي على تأسيس علاقات تجارية مع أهم الأسواق الرئيسية في جميع أنحاء العالم، وتحديد الفرص الاستثمارية ذات الإمكانيات الكبيرة بالنسبة لأعضاء الغرفة، وتعزيز جهود الترويج لدبي كمركز عالمي رائد للأعمال.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

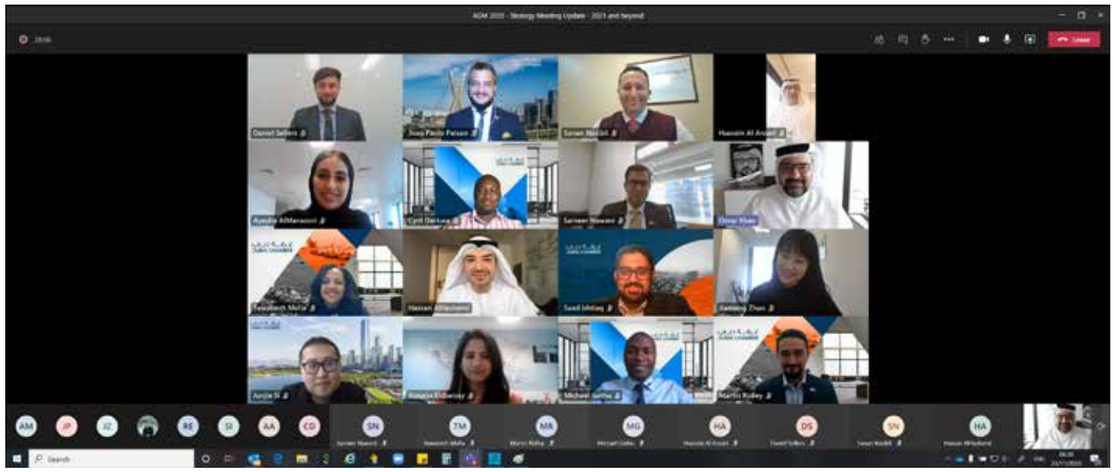

تعتبر المكاتب التمثيلية الـ 11 لغرفة دبي المنتشرة حول العالم، المحرك الذي يقود استراتيجية الغرفة الطموحة للتوسع عالمياً. وقد عُهد إلى المكاتب التمثيلية، التي تنتشر في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء أفريقيا وأوراسيا وأمريكا اللاتينية، مهمة بناء علاقات راسخة مع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص في الأسواق العالمية، وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة لأعضاء الغرفة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات تنافسية إلى دبي.

ونظمت المكاتب التمثيلية لغرفة دبي 2,388 اجتماعاً في عام 2020، شارك فيها 3,652 مستثمراً، في حين نظمت المكاتب 43 فعالية حضرها 4,886 مشاركًا، وشاركت في 400 فعالية افتراضية.

اهتمام عالمي متزايد

في أعقاب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، وإعادة فتح الاقتصاد في دبي، شهدت المكاتب الخارجية ارتفاعًا ملحوظاً في عدد الاستفسارات الواردة من الشركات والمستثمرين المهتمين بالتوسع في سوق دبي، وبشكل أخص في قطاعي السياحة والفعاليات نظراً للانتعاش الملفت الذي أظهره القطاعان في دبي. واستقبلت المكاتب الخارجية 1,120 استفساراً في عام 2020 مقارنة بـ 727 استفساراً في العام السابق.

وأطلقت غرفة تجارة وصناعة دبي عبر مكاتبها التمثيلية الخارجية في القارة الأفريقية سلسلة من الندوات الافتراضية للترويج لدبي كوجهة مثالية للأعمال، بحضور 175 مشاركًا من عدة دول أفريقية، بما في ذلك إثيوبيا وغانا وموزمبيق وكينيا وغيرها.

ونظمت الغرفة عبر مكاتبها التمثيلية الخارجية في أمريكا اللاتينية ندوة افتراضية حول نجاح دبي في تعزيز قطاع السياحة بالإمارة، حيث سلطت الضوء على الخطوات والإجراءات التي اعتمدتها دبي كنموذج رائد لتعافي قطاع السياحة وعودته إلى ممارسة دوره الطبيعي، والترحيب بالزوار مجدداً إثر نجاحها في تعزيز تعافي اقتصادها. كما سلطت المكاتب اللاتينية الضوء على المزايا التنافسية لدبي بالنسبة للمصدرين من أمريكا اللاتينية باعتبارها مركزاً لتجارة البن، وقصص نجاح سيدات الأعمال الإماراتيات والبرازيليات.

استكشاف الفرص الجديدة

وفي الوقت ذاته، ركز مكتب الغرفة التمثيلي في الهند جهوده على تعزيز التعاون بين الشركات الإماراتية والهندية في مجالات الأمن الغذائي وتجارة التجزئة والصناعات عالية التقنية والشركات الناشئة والابتكار. كما نظم مكتب الغرفة في الهند ودبي للمشاريع الناشئة أول جولة تقنية افتراضية على الإطلاق في دبي بالتعاون مع الشركاء في الهند: «ستارت أب إنديا» و«مومباي فينتيك هب».

وضمن جولة افتراضية استمرت لثلاثة أسابيع، تم تعريف الشركات الهندية ذات النمو السريع (Scale-ups) بيئة الأعمال في دبي ومزاياها التنافسية وإمكانياتها العالية، حيث أتيحت الفرصة أمام الشركات المشاركة بالانضمام إلى مجموعة من الفعاليات والاجتماعات الافتراضية مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص من الإمارات العربية المتحدة، كما تمكنوا من عرض أعمالهم على المستثمرين المحتملين وشركاء الأعمال.

11
مكتب خارجي

2,388
اجتماع أعمال مع مستثمرين

ريادة مجتمعية

المجتمع على رأس الأولويات

التزمت غرفة تجارة وصناعة دبي برغم الأوضاع الاستثنائية في العام 2020 التزاماً كاملاً بدعم وحماية المجتمع الإماراتي بكافة مكوناته وفئاته.

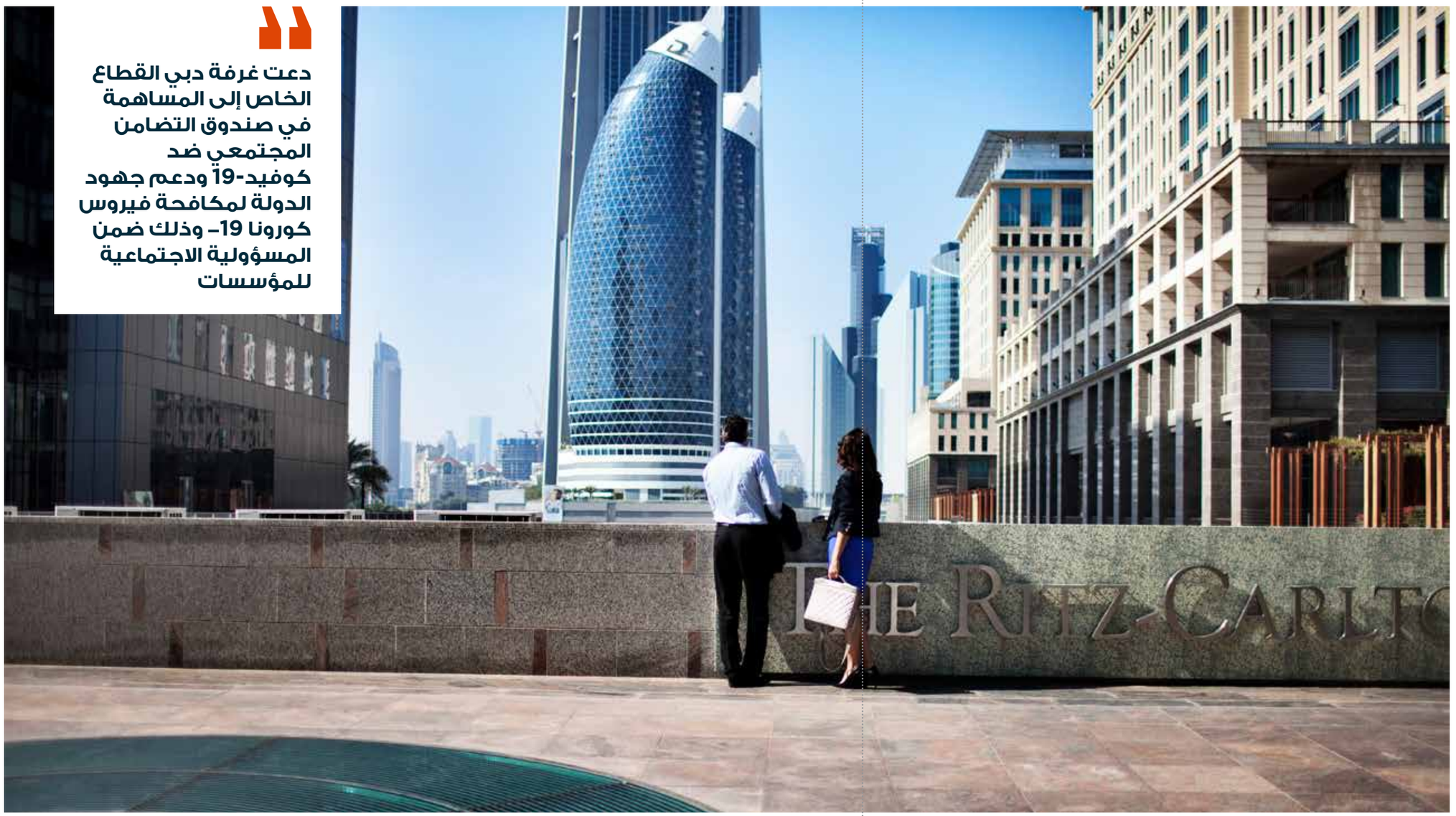

2.7

مليون دولار أمريكي

مساهمة الغرفة في صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد-19

204,192

دولار أمريكي

مساهمة الغرفة لمؤسسة الجليلة لدعم الابتكارات بمجالات العلوم والأبحاث الطبية

400

حقيبة غذائية وزعتها الغرفة على البحارة كجزء من مبادرتها التطوعية

وعززت الغرفة من تأثيرها الاجتماعي الإيجابي في العام 2020 على بيئتها ومحيطها ومجتمعها من خلال العديد من المبادرات المجتمعية التي تمحورت حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة، والتي استهدفت دعم الشركات والعمال والأبحاث الطبية والأعمال الخيرية.

صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد-19

ساهمت غرفة دبي بمبلغ 10 مليون درهم إماراتي (2.7 مليون دولار أمريكي) في «صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد-19» الذي أطلقته دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي. وكانت الغرفة أول المساهمين في الصندوق وذلك في إطار جهودها والتزامها بالتخفيف من التداعيات الصحية والاقتصادية والمجتمعية التي أحدثها انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث خصص التبرع لتقديم يد العون والمساعدة الإنسانية واللوجستية للعاملين في القطاع العقاري الذي أنهوا مشاريع العمل في إمارة دبي، وتعذرت بهم السبل والإمكانات للعودة إلى ديارهم.

ودعت غرفة دبي القطاع الخاص إلى المساهمة في الصندوق ودعم جهود الدولة لمكافحة فيروس كوفيد-19 وذلك ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث عملت الغرفة بشكل وثيق مع الجهات الحكومية المعنية، ونجحت بالحصول على تعهد من عدد لافت من الشركات العالمية متعددة الجنسيات والشركات العائلية في الإمارة، للمساهمة في تمويل «صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد-19»

وقدمت غرفة دبي تبرعاً بقيمة 750 ألف درهم إماراتي (204,192 دولارًا أمريكيًا) لمؤسسة الجليلة كجزء من التزامها بدعم الابتكارات بمجالات العلوم والأبحاث الطبية. وعكست مساهمة غرفة دبي والتي خُصصت لدعم تمويل أحدث الدراسات والأبحاث الطبية المتعلقة بفيروس كرونا المستجد وأمراض السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية ومرض السكري والسمنة والصحة النفسية، التزامها بالمسؤولية الوطنية والمجتمعية ودعمها لمنظومة الابتكار في دولة الإمارات، وتعزيز قطاع العلوم الطبية كمحور رئيسي من شأنه دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في المستقبل.

وتظهر مبادرة غرفة دبي مدى الأهمية التي توليها دولة الإمارات العربية المتحدة للبحوث والعلوم الطبية؛ وهو المجال الذي أصبح عامل جذب هام للاستثمارات في الوقت الذي يستجيب فيه المجتمع العالمي لتحديات غير مسبوقة فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً.

تشجيع الممارسات المسؤولة

التزاماً بمسؤوليتها تجاه المجتمع، ولتحفيز العمل الإنساني والمجتمعي، نظمت غرفة دبي مبادرة تطوعية قام خلالها موظفو الغرفة بتوضيب وإعداد 400 حقيبة غذائية وتوزيعها على البحارة العاملين في خور دبي.

كما أطلق مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة دبي "برنامج المسؤولية المجتمعية لدعم وتوجيه وإرشاد الشركات"، بهدف دعم وتوجيه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، ومساعدتها على تجاوز تأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد من خلال ربطها مع الشركات الكبيرة التي يمكنها تقديم الدعم والإرشاد عند الحاجة.

دعت غرفة دبي القطاع الخاص إلى المساهمة في صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد-19 ودعم جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا 19- وذلك ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الموارد البشرية

عالم العمل الجديد

نجحت غرفة تجارة وصناعة دبي في مواكبة الاحتياجات المتغيرة لموظفيها خلال العام 2020، حيث اعتمدت مجموعة واسعة من الإجراءات والخطوات لضمان سلامة موظفيها ودعم استمرارية الأعمال شملت خطط العمل عن بعد والسياسات المرنة بالإضافة إلى توفير التدريب الافتراضي وتطبيق اعلى معايير الإجراءات الوقائية.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

التواصل الفعال، والتفاعل مع الموظفين، والتدريب المهني ووضع السياسات التي تركز على صحة ورفاهية وسلامة الموظفين كانت أولويات العام 2020.

وفي الوقت الذي تتكيف فيه الأعمال مع هذا الوضع الطبيعي الجديد، أصبح دور الموارد البشرية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالنسبة لإدارة الموارد البشرية في غرفة دبي، احتلت سياسات التواصل المؤثرة والفعالة، والتفاعل مع الموظفين، وتوفير التدريب المهني وسنّ السياسات التي تركز على صحة وسلامة ورفاهية الموظفين الأولوية القصوى في عام 2020.

التكنولوجيا والتدريب

تبنت غرفة دبي خلال المراحل الأولى من تفشي فيروس كورونا المستجد، سياسات عمل مرنة لموظفيها، وحرصت على تعزيز استثمارها في التكنولوجيا لدعمهم في هذه الظروف وضمان استمرارية أعمالهم عن بُعد. ونجحت هذه الجهود، جنبًا إلى جنب مع التواصل الداخلي الفعال حول إرشادات كوفيد-19 وسياسات الغرفة الجديدة، في ضمان الانتقال السلس للموظفين للعمل عن بُعد بسهولة وبدون أية معوقات.

ونظمت إدارة الموارد البشرية 67 تدريبًا افتراضياً لموظفي غرفة دبي البالغ عددهم 188 موظفًا خلال عام 2020، شمل دورات تدريبية معتمدة وجلسات توعية وغيرها. وصممت هذه الورش التدريبية بهدف تعزيز مهارات الموظفين، وتحسين إنتاجيتهم وتطوير إمكانياتهم. وفي الوقت ذاته، نجحت الغرفة بزيادة نسبة التوطين إلى 57%، في حين تميزت قائمة موظفيها باحتوائها على 30 جنسية مختلفة مما يعكس التنوع في بيئة العمل في الغرفة.

العودة للمكاتب

نجحت غرفة دبي في الفترة التي سبقت تخفيف القيود المفروضة بسبب فيروس كوفيد-19، واستئناف العمل من المكاتب، في الحفاظ على التواصل المنتظم مع الموظفين، وإبلاغهم بآخر التطورات والخطوات التوجيهية الصادرة عن الجهات المعنية، بالإضافة إلى إجراءات الصحة والسلامة التي تم تنفيذها في كل من المقر الرئيسي للغرفة وفروعها.

وتماشياً مع اعتماد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، نظام العمل عن بعد في حكومة دبي، استحدثت غرفة دبي سياسة عمل مرنة لموظفيها العاملين عن بعد بهدف دعم أطفالهم خلال عملية التعلم عن بعد. وقد ساهمت هذه الجهود المتنوعة التي طبقتها الغرفة في تحسين الإنتاجية وتعزيز الكفاءة وزيادة سعادة الموظفين والوصول إلى هيكل تنظيمي أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات.

67
تدريبًا افتراضياً

188
عدد موظفي غرفة دبي

%57
نسبة التوطين

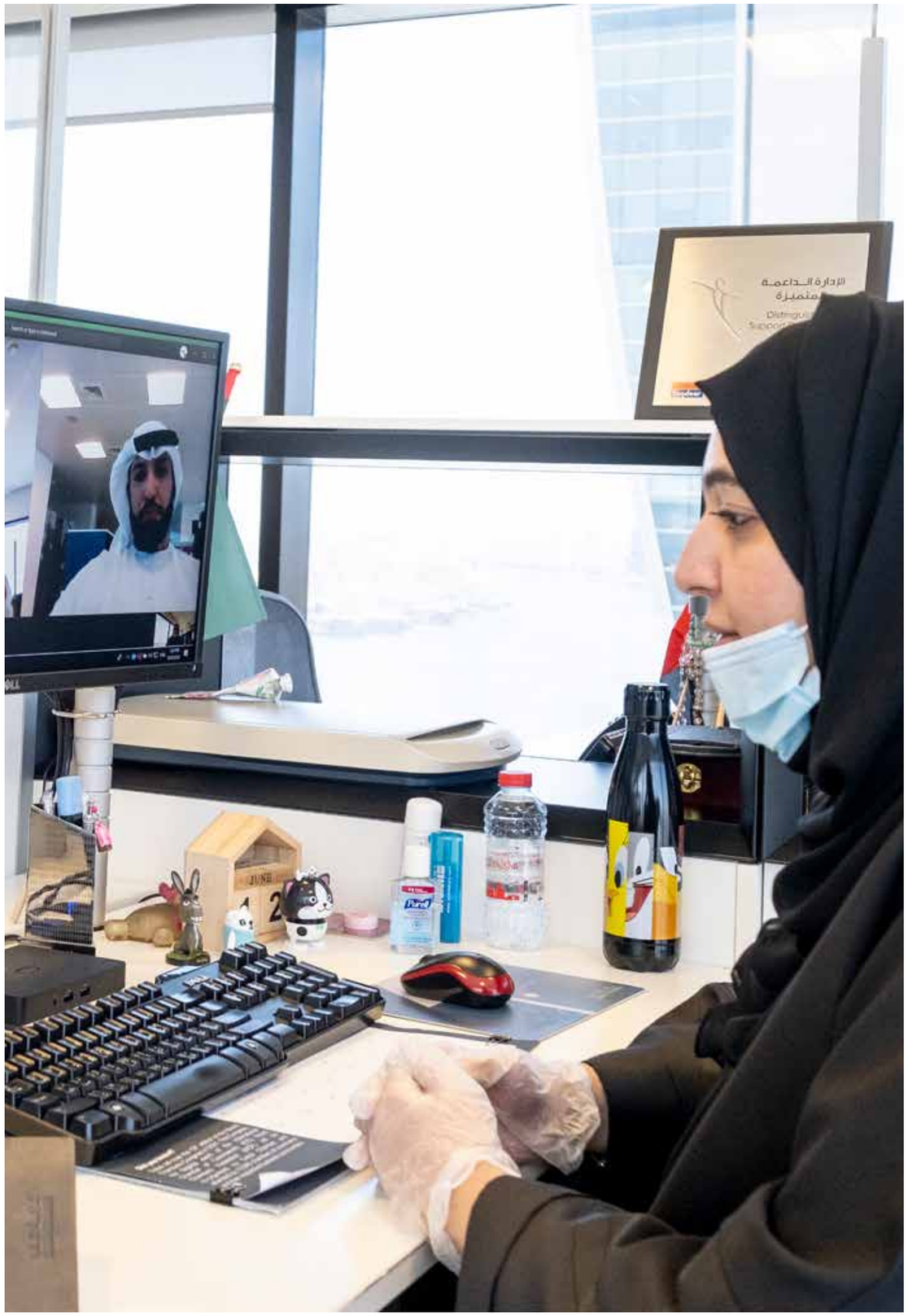

توسعة مقر غرفة دبي الرئيسي

معلم معماري جديد في دبي

يتكون المبنى الجديد لغرفة دبي من خمسة طوابق وهو صديق للبيئة ومجهز لاستضافة مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة طوال العام.

يطل المبنى الجديد للغرفة، الذي يشكل تحفة معمارية متميزة جديدة تضاف لمبنى غرفة دبي الحالي، على خور دبي، حيث يعتبر المقر الرئيسي للغرفة أحد أكثر المعالم شهرة في المدينة الحيوية. وسيضيف المبنى بتصميمه الفريد، مساحة حديثة وإطلالة خلابة على دبي القديمة. ويأتي هذا المشروع استجابةً للطلب المتزايد على فعاليات التواصل مع الوفود العالمية التي تستضيفها غرفة دبي في مقرها الرئيسي على مدار العام.

وبدأت غرفة تجارة وصناعة دبي توسعة مبناها في عام 2020، من خلال تشييد مبنى إضافي يعتبر امتداداً لمبناها الرئيسي، يتألف من 5 طوابق تضم مجموعة من المرافق الجديدة والمتنوعة ومواقف السيارات. ويأتي قرار التوسعة تلبيةً لاحتياجات المرحلة المقبلة من النمو والتطور الذي يشهده القطاع الخاص ومواكبةً لنمو إمارة دبي المتسارع نحو المستقبل.

مرافق خمس نجوم

تبلغ مساحة المبنى الجديد 19 ألف متر مربع، منها 4000 متر مربع مخصصة للمكاتب، ويضم مجموعة واسعة من وسائل الراحة العصرية بما في ذلك صالة رياضية حديثة مجهزة بالكامل للموظفين، ومقاهٍ ومطاعم، ومنافذ البيع بالتجزئة. ويضم المبنى الجديد قاعة مفتوحة على سطح المبنى تطل على الواجهة المائية لخور دبي لاستضافة فعاليات التواصل ولقاءات الأعمال.

أيقونة الاستدامة

يتوافق المبنى الجديد مع مساعي غرفة دبي لتطبيق الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة، حيث يتلاءم مع أفضل المعايير العالمية في تصميم المباني الخضراء، ويطبق أحدث الحلول والممارسات المستدامة في تصميمه ومرافقه. ويتميز المبنى بإنتاجه نحو 40٪ من احتياجاته من الطاقة من مصادر نظيفة كالطاقة الشمسية وتوربينات الرياح. كما تم تزويد المواقف بنظام ذكي لوقوف السيارات يتسع لـ 330 مركبة ويسمح بالدخول والخروج بسلاسة.

19,000
متر مربع
مساحة المبنى الجديد

4,000
متر مربع
مساحة مخصصة للمكاتب

330
موقفاً ذكياً للسيارات

مبادرات غرفة دبي

جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال

تقدير التميز المؤسسي

ساهمت جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال بتشجيع الشركات على تحسين تنافسيتها وتعزيز الأداء المؤسسي المتميز، وتحقيق أعلى المعايير العالمية المؤسسية من خلال اعتماد مفهومي التميز والابتكار في نشاطاتها.

أطلقت جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال، العضو في مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، في العام 2005 لتقدير وتكريم الشركات التي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة للإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي. وتنسجم هذه الجائزة مع جهود الغرفة في رعاية التميز المؤسسي في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

وترتكز الجائزة على آلية متكاملة وشاملة لاختيار الشركات الفائزة وفق أفضل المعايير العالمية، تدعمها أبحاث متخصصة حول محفزات الأداء المؤسسي، وذلك بهدف توفير منصة تعليمية ومؤسسية عالمية لدعم تميز الشركات في عالم الأعمال.

وتستهدف الجائزة الترويج للتميز والابتكار في ممارسات الأعمال، والمساهمة بدعم النمو المستدام لشركات القطاع الخاص، وتعزيز مكانة المنطقة كوجهة عالمية للأعمال. وقد نجحت الجائزة على مدى السنوات الماضية في تحفيز اعتماد الشركات على أفضل الممارسات العالمية في عالم الأعمال، ومساعدتها على تعديل نماذج أعمالها لمواجهة التحديات المؤسسية والتغلب عليها. ويقوم برنامج الجائزة بتقييم الأداء المؤسسي للشركات، وتحديد نقاط القوة ومواضع التحسين والتطوير، بينما يوفر في الآن ذاته الأدوات والمعارف التي يحتاجونها لتعزيز أدائهم وتنافسيتهم.

غرس ثقافة الابتكار والتميز

أطلقت غرفة دبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بالدولة جائزة جديدة في العام 2015 تحت مسمى جائزة محمد بن راشد آل مكتوم لابتكار الأعمال، والتي تستهدف تشجيع الشركات والمؤسسات على تطوير قدراتها، والابتكار في تحسين مساهمتها في مسيرة النمو المستدام. وتكرم الجائزة الشركات المبتكرة التي كانت لها دور أساسي في تطوير الاقتصاد الذي تعمل فيه، والتحول إلى نموذج يحتذى في مجال الابتكار لنظرائها في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأطلقت في العام 2019 جائزة جديدة بعنوان جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتميز في خدمة المتعاملين، وخصوصاً مع الدور الكبير الذي يلعبه المتعامل ضمن منظومة العمل المؤسسي. وخلال هذه الفترة التي تشهد تحولاً ذكياً في مفهوم ممارسة الأعمال، بات من المهم التعرف على تفضيلات المتعاملين وامتلاك استراتيجية خاصة تركز على العملاء من أجل تحقيق النجاح. وتهدف الجائزة إلى تشجيع وإلهام الشركات لتحسين نهجها في خدمة المتعاملين وتبني أفضل الممارسات في هذا المجال.

تدريب متخصص

نظمت غرفة دبي 13 فعالية افتراضية خلال العام 2020، منها 3 ورش عمل تدريبية افتراضية، و5 ندوات افتراضية بالإضافة إلى 3 طاولات نقاش مستديرة افتراضية أيضاً، حضرها 226 ممثلاً عن الشركات في القطاع الخاص المحلي والخليجي. وهدفت هذه الفعاليات إلى مساعدة المشاركين بالجائزة في إعداد طلبات المشاركة، وتعزيز معارفهم حول الجوانب المختلفة للابتكار والتميز المؤسسي وخدمة المتعاملين، لزيادة حظوظهم بالفوز بجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال، وجائزة محمد بن راشد آل مكتوم لابتكار الأعمال، وجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتميز في خدمة المتعاملين.

وتقدمت 147 شركة من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في الدورة الحادية عشرة لجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال، والدورة الثالثة لجائزة محمد بن راشد آل مكتوم لابتكار الأعمال، والدورة الأولى من جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتميز في خدمة المتعاملين، حيث سيعلن عن الفائزين في عام 2021. وقد بلغ إجمالي عدد الشركات المتقدمة للجائزة 1,947 شركة منذ إطلاق الجائزة في العام 2005.

226

مشاركاً في الفعاليات الافتراضية للجائزة

147

عدد المتقدمين للجائزة في آخر دورة

1,947

إجمالي عدد الشركات المتقدمة للجائزة منذ عام 2005

”

ترتكز الجائزة على آلية متكاملة وشاملة لاختيار الشركات الفائزة وفق أفضل المعايير العالمية، تدعمها أبحاث متخصصة حول محفزات الأداء المؤسسي، وذلك بهدف توفير منصة تعليمية ومؤسسية عالمية لدعم تميز الشركات في عالم الأعمال

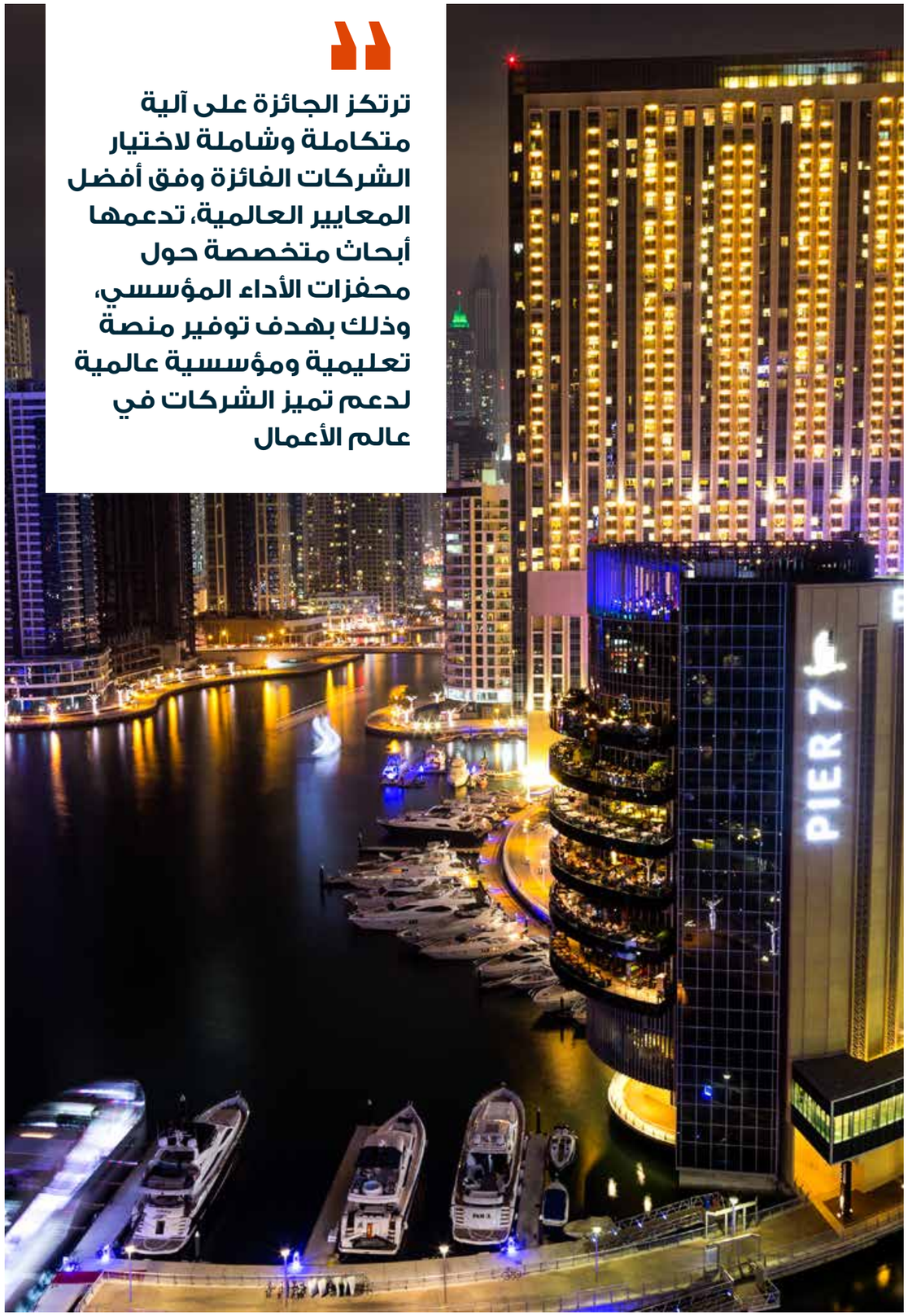

دبي للمشاريع الناشئة

تمكين رواد الأعمال

شهدت دبي في العام 2020 إطلاق مشاريع ناشئة جديدة، أثبتت نجاحها في تحويل التحديات العالمية إلى فرص.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

2,166

رائد أعمال استفاد من برامج ومبادرات دبي للمشاريع الناشئة

48

ندوة افتراضية

315

طلب مشاركة في النسخة الخامسة لمسابقة دبي لرواد الأعمال الذكية

150

وظيفة في القطاع الخاص خلقها برنامج تطوير مهارات الشباب المواطن

وسعت دبي للمشاريع الناشئة، مبادرة غرفة دبي الخاصة بريادة الأعمال، من خدماتها وبرامجها التي تلبي المتطلبات المتغيرة والجديدة لمنظومة ريادة الأعمال بالإمارة، مستفيدةً من الاهتمام المتزايد بدبي كمركز مثالي للمشاريع الناشئة العالمية.

واستفاد 2,166 رائد الأعمال في العام 2020 من البرامج التي توفرها دبي للمشاريع الناشئة والتي شملت تنظيم 48 ندوة إلكترونية. ونمت عضوية دبي للمشاريع الناشئة في عام 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، في مؤشر إيجابي على الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الناشئة في الابتكار وإطلاق المشاريع المبدعة خصوصاً مع تزايد الاعتماد على التحول الرقمي كاستراتيجية ناجحة، وريادة دبي في تهيئة البيئة المثالية لنمو هذه الشركات.

مركز جذب للمشاريع الناشئة العالمية

عززت دبي للمشاريع الناشئة من شراكاتها وتعاونها مع أكثر من 70 حاضنة أعمال حول العالم من دول منها الهند والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا والمجر وألمانيا، بهدف استقطاب المزيد من المشاريع الناشئة ذات المردود المتميز إلى دبي. وأثمرت هذه الجهود بطريقة مميزة خصوصاً أن 150 من الطلبات التي استقبلتها دبي للمشاريع الناشئة لبرامجها الأساسية جاءت من مشاريع ناشئة دولية من خارج دولة الإمارات.

ونظمت دبي للمشاريع الناشئة بالتعاون مع مكتب غرفة دبي التمثيلي الخارجي في الهند وشركائها في الهند وهما «ستارت أب إنديا» و«مومباي فينتيك هب»، أول جولة تقنية افتراضية، شارك فيها 15 شركة هندية ذات نمو سريع في قطاعات التقنية المبتكرة للخدمات المالية والرعاية الصحية. ونظمت 7 فعاليات افتراضية ضمن هذه الجولة، حضرها أكثر من 600 مشارك، حيث اجتمعت هذه الشركات الهندية افتراضياً مع 30 مؤسسة وهيئة في دولة الإمارات.

جيل جديد

أطلقت دبي للمشاريع الناشئة «برنامج تطوير مهارات الشباب المواطن»، ونجحت في توفير الدعم لرواد الأعمال الإماراتيين من خلال برنامج «ستارت أب بوت كامب» للأعمال الناشئة بالتعاون مع مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال «ديتك»، ومسابقة برنامج «الشركة الوطنية»، بالتعاون مع «إنجاز الإمارات». وتقدم 122 رائد أعمال إماراتي للمشاركة في برنامج تطوير مهارات الشباب المواطن، حيث تم اختيار 30 منهم للمشاركة في تدريب إرشادي متخصص، في حين يتوقع أن يخلق البرنامج 150 وظيفة في القطاع الخاص بحلول العام 2021.

وشهد برنامج «ستارت أب بوت كامب» للأعمال الناشئة بالتعاون مع مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال «ديتك»، مشاركة 14 رائد أعمال إماراتي في جلسات تدريبية غطت مواضيع تشمل تطوير الأفكار وسرد القصص وتقديم عروض الأعمال أمام المستثمرين وتنمية المشاريع الناشئة في دبي. وفي مسابقة «برنامج الشركة الوطنية» 2020، وهو المسابقة الافتراضية التي نظمت بالتعاون مع «إنجاز الإمارات»، تنافس 180 رائد أعمال إماراتي شاب من 11 مدرسة وجامعتين للفوز بجائزة «أفضل شركة للعام».

دعم الشركات الناشئة ذات النمو السريع

نجحت دبي للمشاريع الناشئة من خلال برنامجيها «شبكة شراكات الأعمال» و«برنامج دعم الشركات الناشئة ذات النمو السريع» في توفير المعارف والخبرات والأدوات المطلوبة التي تحتاجها الشركات للارتقاء بأدائها، والتوسع إلى الأسواق الخارجية. وقد تخرج 13 من مؤسسي الشركات التقنية من النسخة الأولى من برنامج دعم الشركات الناشئة ذات النمو السريع، وحصلوا على الختم الرقمي الخاص بالبرنامج الذي يظهر جاهزيتهم لتطوير أعمالهم، مما يعزز ويدعم نمو أعمالهم ونشاطاتهم في سوق دبي.

واختتمت النسخة الخامسة من مسابقة دبي لرواد الأعمال الذكية خلال العام 2020، مركزةً على الموضوعات الفرعية لمعرض إكسبو 2020 دبي وهي الفرص والتنقل والاستدامة. وشارك في المسابقة 315 فكرة أعمال ذكية، في حين أصدرت دبي للمشاريع الناشئة كذلك 4 تقارير بانوراما حول المشاريع الناشئة غطت مواضيع متعلقة برواد الأعمال، بالإضافة إلى تنظيم جلسات نقاشية افتراضية أسبوعية وإصدار نشرات خاصة للمجتمع.

> عززت دبي للمشاريع الناشئة من شراكاتها وتعاونها مع أكثر من 70 حاضنة أعمال حول العالم من أجل استقطاب مشاريع ناشئة في قطاعات استراتيجية نوعية

مجلس سيدات أعمال دبي

استكشاف الفرص المجزية لسيدات الأعمال

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص هما أولوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يلعب مجلس سيدات أعمال دبي دوراً أساسياً في دعم مصالح سيدات الأعمال في الإمارة وتحقيق هذه الأهداف.

قد قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة شوطاً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية في مسيرتها لتمكين المرأة في مختلف قطاعات ومجالات المجتمع. وقد سُنّت سياسات من قبل القيادة الرشيدة، وأُطلقت مبادرات استراتيجية مثل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين لتسريع التقدم في هذا المجال، وخلق فرص جديدة على أعلى مستوى للمرأة في القطاعين العام والخاص.

وتتسق جهود مجلس سيدات أعمال دبي مع رؤية دولة الإمارات لدعم المساواة بين الجنسين، وتحسين دور المرأة في المنظومة الاقتصادية وخصوصاً في مجال ريادة الأعمال، وتحسين مكانة الدولة للوصول إلى قائمة أفضل 25 دولة ضمن تقرير المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2021.

لقد تأسس مجلس سيدات أعمال دبي في العام 2002 تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة دبي، حيث ركز جهوده على تحسين المساواة بين الجنسين في المجتمع، وتشجيع المرأة على لعب دور نشط في بناء الدولة وتحفيز التنمية المستدامة. وينظم مجلس سيدات أعمال دبي ندوات وورش تدريبية متخصصة لأعضاء المجلس، لتمكينهم في مجالات عملهن.

التعليم والتطوير

تابع مجلس سيدات أعمال دبي جهوده خلال العام 2020 لدعم أعضائه، حيث نجح في توقيع عدد من الشراكات الناجحة، ونظم في بداية العام 11 ورشة عمل قبل أن ينقل نشاطاته إلى الفعاليات الافتراضية، موفراً لأعضائه الذين بلغ عددهم 650 عضواً وصولاً سهلاً لبرامج تدريبية وندوات افتراضية وموارد عملية بالتعاون مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين.

ونظم مجلس سيدات أعمال دبي أكثر من 250 فعالية افتراضية حول مواضيع شملت التسويق والتجارة الدولية والتحول الرقمي والاستدامة ومستقبل الخدمات المالية بالإضافة إلى التعلم الافتراضي والتجارة الإلكترونية وغيرها الكثير من المواضيع الهامة.

ونظم المجلس كذلك منتدى «المرأة في قطاع التجزئة والكماليات والمنتجات الفاخرة»، والذي استعرض التحديات التي تواجهها المرأة في قطاع التجزئة، وأفضل الممارسات العالمية التي يعتمدها كبار القادة واللاعبين في هذا القطاع، حيث يأتي هذا المنتدى ضمن استراتيجية استشرافية تتضمن تنظيم ثلاثة منتديات افتراضية أخرى في العام 2021، وذلك لمناقشة التحديات التي تواجهها المرأة في قطاعات الرعاية الطبية والتكنولوجيا والخدمات المصرفية بالإضافة إلى الصناعات الاستثمارية.

كما استضاف المجلس تيريزا كارلسون، نائب رئيس القطاع العام العالمي في «أمازون ويب سيرفيسز» التي تعد إحدى أكثر قادة التكنولوجيا نجاحا وتأثيرا في العالم، بالإضافة إلى عدد من السيدات من قادة مجتمع الأعمال العالمي. وقد دعم المجلس عدداً من الفعاليات منها النسخة الخامسة من قمة المرأة العربية في القيادة والأعمال، وحوار أقوى النساء العرب، وجيتكس لنجوم المستقبل 2020، وغيرها الكثير من الفعاليات الأخرى.

شراكات جديدة

ومن أجل توسيع شبكة علاقاته الإقليمية، وقع مجلس سيدات أعمال دبي شراكات جديدة مع معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية، وكريتيف زون (Creative Zone)، وإيدلمان الشرق الأوسط، والجامعة الأمريكية في دبي، ومجموعة Ameliorat، وكومباس للاستشارات، و «إكس بونينشال "Xponential، وغيرها وذلك لإطلاق سلسلة من المبادرات لدعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأطلق المجلس بالتعاون مع «كريتيف زون» برنامج مسرعات الأعمال She Leads لدعم رائدات الأعمال بدولة الإمارات، وتمكينهن من إطلاق مشاريعهن بنجاح. واستقطب برنامج المسرعات أكثر من 150 مشاركاً تنوعت جنسياتهم لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وأمريكا وكندا. وقد عقد تحت مظلة البرنامج 12 جلسة افتراضية أسبوعية أدارها عدد من خبراء الصناعة والمختصين الذين تناولوا كل ما يتعلق بريادة الأعمال وتنمية وتطوير الأعمال.

> **تتسق جهود مجلس سيدات أعمال دبي مع رؤية دولة الإمارات لدعم المساواة بين الجنسين، وتحسين دور المرأة في المنظومة الاقتصادية**

إنجازات نوعية

أطلق مجلس سيدات أعمال دبي تطبيقه الذكي الذي احتوى على قسم خاص بمواجهة تداعيات فيروس كوفيد-19 على قطاع الأعمال، حيث عزز التطبيق من كفاءة الخدمات المقدمة للأعضاء، وواكب متطلبات المرحلة الراهنة. وتميز التطبيق الذكي بخصائصه المتطورة التي تعزز استفادة أعضاء المجلس من الخدمات المتنوعة، والتي تضمنت خاصية الدفع الإلكتروني للأعضاء المحليين والدوليين، وسهولة الوصول إلى تسجيلات للفعاليات الافتراضية بالإضافة إلى استعراض ملفات الأعضاء، وتوفير عروض خاصة للأعضاء وهاشتاق #YourBusinessMatters الجديد لمواكبة ودعم الأعضاء.

وفي إنجاز جديد، منح الرئيس الفرنسي فخامة إيمانويل ماكرون وسام جوقة الشرف من رتبة فارس الى سعادة رجاء القرق، رئيس مجلس إدارة مجلس سيدات أعمال دبي، تقديراً لجهودها البارزة في تعزيز الشراكة الاستثنائية بين دولة الامارات العربية المتحدة وفرنسا، ودورها الملموس في توطيد ركائز التعاون المشترك. كما عينت سعادة رجاء القرق رئيس مجلس إدارة مجلس سيدات أعمال دبي وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي في العام 2020 في منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الفجيرة الوطني.

مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية

بناء مجتمع الهيئات الاقتصادية والمهنية في المنطقة

حافظت دبي على مكانتها كوجهة جاذبة للهيئات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حيث توفر بيئة مثالية لممارسة الأعمال التجارية في دولة الإمارات وخارجها.

امسح الكود للإطلاع على النسخة الرقمية

يواصل مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية جهوده لإيجاد طرق جديدة لدعم أعضائه، وخلق بيئة مثالية تمكنهم من التغلب على التحديات الناجمة عن جائحة «كوفيد – 19» والخروج منها أقوى

تلعب الهيئات الاقتصادية والمهنية دورًا رئيسيًا في الارتقاء بالمعايير المهنية للقطاعات، وتقديم الدعم والموارد وفرص التواصل. ويوفر مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية بيئةً رسميةً للهيئات الاقتصادية والمهنية المحلية والإقليمية والعالمية، مما يتيح للمهنيين المسجلين في الإمارة ضمن القطاعات أو المهن المشتركة تشكيل هيئة مهنية قائمة على أساس العضوية.

وقد تأسس مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية بالتعاون بين كل من غرفة تجارة وصناعة دبي ودائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي "دبي للسياحة" ومركز دبي التجاري العالمي بهدف إنشاء هيئات مهنية وكيانات تجارية غير ربحية وغير سياسية وغير دينية في إمارة دبي. ويوفّر المركز إطار عمل للهيئات الدولية لافتتاح مكتب تمثيل إقليمي في دبي.

تحقيق نمو قوي

استقبل مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية 22 طلب ترخيص في العام 2020، في حين بلغ إجمالي عدد الهيئات المرخصة من مختلف القطاعات 72 هيئة، منها 7 هيئات جديدة تم ترخيصها في عام 2020، وهي:

غرفة التجارة الدولية - فرع الإمارات، والجمعية العربية لطب وجراحة التجميل، ومنظمة الإدارات الشرعية، والمجلس الدولي للمتاحف– فرع الإمارات، وجمعية الترفيه البحري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنظمة رواد الأعمال – الإمارات العربية المتحدة، واتحاد الشرق الأوسط لصناعة الملط المخلوط.

وتُشكل قدرة مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية على استقطاب هيئات مهنية جديدة برغم التحديات الاقتصادية العالمية وفي ظل الظروف الراهنة اعترافا عالمياً بمكانة دبي وسمعتها كوجهة مفضلة للهيئات الاقتصادية والمهنية.

أشكال دعم متنوعة

بعد افتتاح مقره الرئيسي الجديد في «ون سنترال» في مركز دبي التجاري العالمي نجح مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية بأتمتة كافة خدمات الترخيص، وتحديث آلية الحصول على التراخيص لتشمل استخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة في محاولة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضائها في ظل التحول الرقمي.

وعقد مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية 3 نقاش مستديرة، ولقاءان تعريفيان. كما وفر المركز من خلال سلسلة من الفعاليات الافتراضية، معلومات حول جهود الإمارات ودبي لمكافحة فيروس كوفيد–19، ومدى تأثير الجائحة على قطاع الهيئات الاقتصادية والمهنية، وكيفية التعامل مع التحديات الحالية، بالإضافة إلى فرص الاستفادة من توصيات الهيئات المسجلة في المركز وتجاربهم وجهودهم.

ويواصل مركز دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية جهوده الرامية إلى إيجاد طرق جديدة لدعم أعضائه، وخلق بيئة مثالية تمكنهم من التغلب على التحديات الناجمة عن جائحة «كوفيد–19» والخروج منها أقوى من أي وقت مضى.

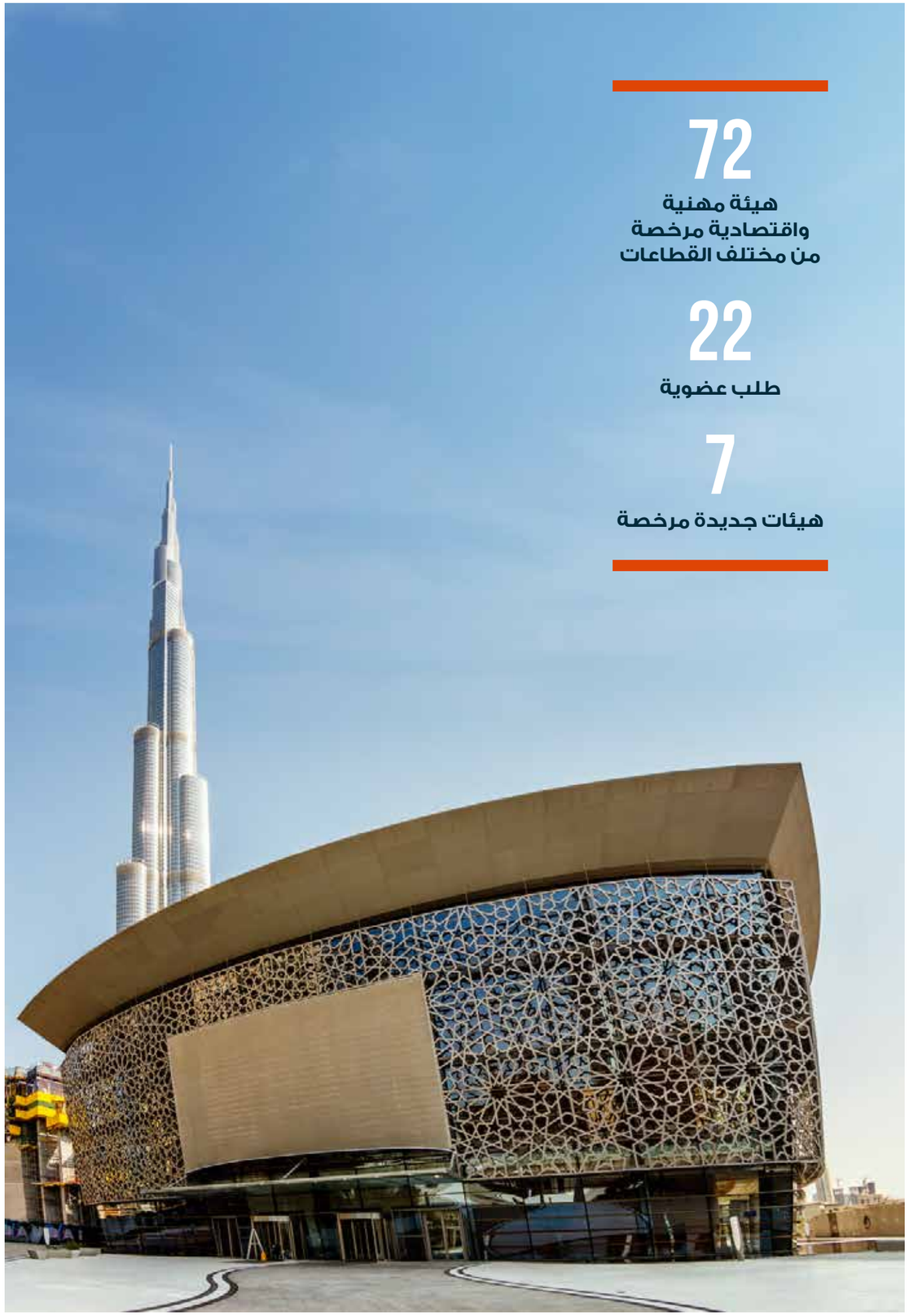

72
هيئة مهنية واقتصادية مرخصة من مختلف القطاعات

22
طلب عضوية

7
هيئات جديدة مرخصة

مركز دبي للتحكيم الدولي

تعزيز كفاءة منظومة التحكيم

يشكل التحكيم التجاري أحد أهم العوامل التي تؤسس لبيئة عمل محفزة للأعمال، وتعزز سهولة ممارسة الأعمال. ويلعب مركز دبي للتحكيم الدولي دوراً أساسياً في ترسيخ مكانة إمارة دبي كمركز إقليمي وعالمي للتحكيم.

تبرز أهمية التحكيم التجاري باعتباره وسيلة محورية وهامة لتسوية المنازعات التجارية وذلك بسبب عدة عوامل أبرزها المكانة الهامة للتجارة في المنظومة الاقتصادية العالمية، والجهود المتزايدة التي تبذلها دول العالم لتسهيل ممارسة الأعمال.

وقد ساهم التحكيم الدولي بدور رئيسي في تعزيز جاذبية إمارة دبي للاستثمارات الأجنبية، وتوطيد سمعتها كوجهة مثالية لممارسة الأعمال. وعلى مدى 25 عاماً، نجح مركز دبي للتحكيم الدولي، أحد مبادرات غرفة تجارة وصناعة دبي، في رفع معايير التحكيم التجاري في المنطقة، ودعم جهود الإمارة في تهيئة بيئة مثالية لعالم المال والأعمال.

ويعتبر مركز دبي للتحكيم التجاري، الذي تأسس في العام 1994، مركز التحكيم الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوفر خدمات فض وتسوية المنازعات التجارية بشكل فعال من خلال التحكيم الذي يعتبر بديلاً عملياً وأقل تكلفة لتسوية المنازعات التجارية من أساليب التقاضي الأخرى. وقد ساهم المركز في تطوير منظومة متكاملة ومتطورة للتحكيم التجاري في منطقة الشرق الأوسط، موفراً قواعد تحكيم وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، وأسس شبكة واسعة من المحكمين المرموقين من ذوي الخبرة من مختلف الجنسيات والخلفيات القانونية.

230

عدد القضايا التي سجلها المركز

3,376

إجمالي عدد القضايا التي حكّمها المركز حتى الآن

47

طلب انضمام محكمين

33

عضواً في مجموعة المحكمين الشباب

طلب متزايد

نجح مركز دبي للتحكيم الدولي في مواكبة الطلب المتزايد على خدمات التحكيم خلال أزمة تفشي فيروس كوفيد-19، موفراً حلولاً رقمية وخدمات تحكيم قيّمة بكفاءة وجودة عاليتين. وسجل المركز 230 قضية خلال العام 2020، مقارنة بـ 207 قضايا في العام 2019، بينما بلغ العدد الإجمالي للقضايا التي حكّمها المركز حتى الآن 3,376 قضية.

وقدم 47 محكّماً طلبات لإدراجهم ضمن قائمة محكمي مركز دبي للتحكيم الدولي في العام 2020، في حين تم تسجيل 33 عضواً في مجموعة المحكمين الشباب في سن الأربعين المعروفة باسم «دبي للتحكيم 40». وقد انضم عضوان منتسبان جديدان إلى مركز دبي للتحكيم الدولي في حين جدد 15 آخرون عضويتهم بالمركز.

وشارك المركز في 30 جلسة استماع واجتماع في العام 2020، ونظم عدداً من الفعاليات الافتراضية التي هدفت لمساعدة المشاركين على مواجهة التحديات الجديدة. وتضمنت هذه الفعاليات ندوة افتراضية حول تأثيرات كوفيد-19 على مجتمع التحكيم بالإضافة إلى ندوة إلكترونية أخرى حول الإجراءات القانونية الواجب اتباعها للحد من المسائل التقديرية في التحكيم التجاري الدولي.

مستقبل واعد

يضع مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي الخطط والاستراتيجيات الجديدة التي تتلاءم مع رؤية إمارة دبي الطموحة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز ثقة المستثمرين ببيئة الأعمال بالإمارة. ويجمع مجلس أمناء المركز مزيجاً ثرياً من الخبرات القانونية والمعرفة الواسعة بعالم الأعمال، مما يؤهله لمواكبة المتطلبات المتزايدة والمتغيرة لمجتمع الأعمال في إمارة دبي، والذي يتميز بالنضج والتنافسية العالية.

وقد عزز مركز دبي للتحكيم الدولي جهوده في دعم التحول الرقمي في خدماته وذلك التزاماً باستراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية 2021.

مركز أخلاقيات الأعمال

ريادة الممارسات المسؤولة والمستدامة

أظهر العام 2020 أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الشركات لمواجهة تداعيات فيروس كوفيد-19، حيث ازداد الطلب المؤسسي على الممارسات المسؤولة والمستدامة.

> **وفرت الندوات الافتراضية منصة مثالية لتبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات المسؤولة والمستدامة في مجتمع الأعمال**

لعب مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة دبي دوراً هاماً في توفير النصح والإرشاد والتوصيات المتعلقة بأفضل الممارسات المسؤولة لشركات القطاع الخاص في هذه الظروف الاستثنائية.

نظم مركز أخلاقيات الأعمال 25 ندوة افتراضية تناولت القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستدامة واستمرارية الأعمال، حيث حضر هذه الندوات 1816 مشاركًا من 555 شركة ومؤسسة. ووفرت هذه الندوات الافتراضية منصة مثالية لتبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات المسؤولة التي غطت مواضيع هامة منها دعم أصحاب الهمم في القوى العاملة، واعتماد معايير المباني الخضراء، ودعم خطط التوطين، بالإضافة إلى العديد من الموضوعات الأخرى.

كما تم تسليط الضوء من خلال ندوتين افتراضيتين حضرهما 222 مشاركاً من 153 شركة، على الجوانب العملية لإدارة العلاقات والمواهب بين أصحاب المصلحة والموظفين خلال فترة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، نظم مركز أخلاقيات الأعمال مؤتمر «حوار دبي 2020» بحضور 113 مشاركًا من 56 شركة، حيث جمع المؤتمر أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لمناقشة القضايا والمبادرات والاستراتيجيات الفعالة لضمان الاستمرارية والازدهار.

مواجهة التحديات الجديدة

وفي إطار الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات مجتمع الأعمال واستجابةً لتداعيات جائحة كورونا، أطلق المركز عددًا من المبادرات الجديدة، تضمنت برنامج "المسؤولية المجتمعية لدعم وتوجيه وإرشاد الشركات"، والذي استهدف في المرحلة الأولى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز تأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من خلال ربطها بالشركات الكبيرة التي تقدم الدعم عن طريق توفير موارد مباشرة، وعبر الدعم الإرشادي والتوجيهي المسؤول لتعزيز تنافسية وأداء واستمرارية هذه الشركات من خلال برامج وتدريب متخصص. كما أتاح البرنامج للشركات الكبيرة فرصة تعزيز تأثيرها الاجتماعي والمساهمة في تنمية اقتصاد دبي.

وتم تأسيس فريق عمل جديد تابع لشبكة غرفة دبي للاستدامة متخصص بممارسات الدفع الفوري للمقاولين الفرعيين والموردين، حيث تمكن فريق العمل المؤلف من ممثلين لشركات في قطاعات اقتصادية متعددة من بحث واستكشاف أسباب مشكلة الدفعات المتأخرة، ورفع مستوى الوعي حول هذه المسألة، والتشجيع على تبني أفضل ممارسات الدفع داخل مجتمع الأعمال في دبي.

تعزيز التأثير الاجتماعي

نجحت شبكة غرفة دبي للاستدامة في رفع عدد أعضائها إلى 73 شركة في عام 2020، مقارنةً بـ 64 شركة في عام 2019. كما انضم أربعة أعضاء جدد إلى «برنامج Engage دبي التطوعي كأعضاء فاعلين من شركاء المجتمع وشركات القطاع الخاص. وفي إطار فعاليات برنامجها «Engage دبي» لدعم التطوع في النشاطات المجتمعية، نظم مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة دبي فعالية "اعط واحصد 2020"، التي شارك فيها 834 متطوعًا من 24 شركة تم خلالها قضاء 14,854 ساعة تطوع لدعم 50,501 مستفيدًا.

وشهدت مبادرة علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الدورة الأولى لعام 2020 استلام 17 طلباً جديداً، وحصلت 4 شركات على العلامة المتقدمة من علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. كما أصدر مركز أخلاقيات الأعمال دراسة شاملة مدعمة باستبيان متكامل حول واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دبي، و5 أعداد من نشرة "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اليوم" التي تضمنت مساهمات من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات وخبراء الاستدامة، في حين أصدر كذلك المركز عدداً من الأدلة الإرشادية.

1,816
مشارك في الندوات الافتراضية

73
عضواً في شبكة غرفة دبي للاستدامة

834
متطوعاً في فعالية «اعط واحصد 2020»

14,854
ساعة تطوع

جامعة دبي

بناء اقتصاد المعرفة

تحرص جامعة دبي، إحدى مبادرات غرفة تجارة وصناعة دبي، على غرس ورعاية ثقافة الابتكار، وإعداد طلابها لدخول سوق العمل متسلحين بالمهارات والخبرات الملائمة.

203

خرّيج

385

طالب جديد

%100

حرم جامعي صديق للبيئة يعمل بالطاقة الشمسية

يعتبر التعليم العالي أحد ركائز الاقتصادات المبنية على المعرفة، حيث أصبح مرادفاً لتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام، وهو جزء أساسي من أهداف رؤية واستراتيجية إمارة دبي لبناء المستقبل المشرق.

تأسست جامعة دبي في العام 1997 تحت مظلة غرفة دبي، وتشكل حجر الأساس اليوم في المنظومة التعليمية الأكاديمية في الإمارة. وتلتزم الجامعة تعليم وتطوير مهارات قادة المستقبل الذين سيحدثون تغييراً في عالم المال والأعمال.

تعليم المستقبل

أطلقت جامعة دبي مركز الدراسات المستقبلية الذي يهدف إلى بناء إمكانات بشرية وعلمية لاستشراف المستقبل، وتعزيز الدراسات المستقبلية في قطاعات الصحة والطاقة والتعليم والأمن والمواصلات وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث سيساهم المركز في توفير رؤى مستقبلية متطورة في الإمارات والمنطقة.

وقد وقعت جامعة دبي مذكرة تفاهم مع شركة "Krypto Labs" لإطلاق مختبر الابتكار في حرم الجامعة في مدينة دبي الأكاديمية من أجل تعزيز روح المبادرة والابتكار على المستوى الجامعي. ويهدف المختبر إلى احتضان المواهب الشابة في مجال الابتكار في ريادة الأعمال، وتشجيع نمو الشركات الناشئة والمبادرات التي يقوم بها رواد الأعمال الشباب من خلال تزويد طلبة الجامعة بالمرافق والمعدات والإرشادات والدعم الكافي لبناء وإطلاق شركاتهم الناشئة، وإعدادهم لسوق العمل المتغير في القرن الحادي والعشرين.

مبادرات وإنجازات

نجحت الجامعة بكفاءة في مواجهة تحديات أزمة كوفيد-19 على مسيرتها التعليمية، حيث حولت جميع برامجها الأكاديمية إلى المجال الافتراضي، وأطلقت حملات توعية شاملة بين طلابها. وقامت الجامعة بحملة تعقيم مكثفة في حرمها الجامعي، ووضعت إجراءات وقائية وتدابير احترازية صارمة لكل طلابها وكوادرها الذين يقومون بزيارة حرمها الجامعي. وأجريت الامتحانات إلكترونياً وفق تقنيات حديثة ومتطورة لمراقبة وضمان النزاهة التعليمية والتربوية.

ونظمت الجامعة أكثر من 130 ندوة وفعالية افتراضية خلال العام 2020. وقام رئيس جامعة دبي الدكتور عيسى البستكي بمنح أعضاء إدارة تقنية المعلومات بالجامعة «ميدالية التميز والإنجاز»، تقديراً لدورهم كأبطال خط الدفاع الأول الذين ساهموا في تذليل التحديات، وتعزيز منظومة التعلم عن بعد خلال الظروف الاستثنائية.

وتخرج 203 طالباً من جامعة دبي خلال العام 2020، منهم 94 طالباً من حملة شهادة الماجستير، مما رفع العدد الإجمالي لمتخرجي جامعة دبي إلى 2,550 طالباً. وانضم إلى الجامعة 385 طالباً جديداً خلال العام 2020، في حين تم إطلاق برنامجين أكاديميين جديدين وهما برنامج الماجيستير في علوم البيانات، وبرنامج بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية تخصص هندسة القوى والطاقة. وأطلقت الجامعة «منحة عادل الكامل للطلبة المتفوقين» التي سميت باسم رجل الأعمال الإماراتي عادل الكامل.

ويعمل مبنى جامعة دبي الحديث والمتطور بالطاقة الشمسية بنسبة 100٪، حيث يعتبر أول مبنى في المنطقة يحصل على شهادة الاعتماد «ليد» في تصميمات الطاقة والبيئة عن فئة الأبنية صفرية الطاقة، وذلك بعد تنفيذه لبرنامج شامل للطاقة الشمسية بكلفة 5.4 مليون درهم (1.47 مليون دولار أمريكي).

ألبوم صور الوسائط المتعددة

امسح هنا
للإطلاع على
ألبوم الصور

غـرفـــة دبـــي
DUBAI CHAMBER

Dubai Chamber building, Baniyas Road, Deira
Telephone: (+971) 4 228 0000
eMail: customercare@dubaichamber.com

www.dubaichamber.com

امسح الكود للإطلاع
على النسخة الرقمية